

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 8

الأربعاء، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اليوم، تجتمع اللجنة الأولى طوال اليوم. وفي هذا الصدد، يمكن للوفود أن تمارس حقها في الرد في نهاية اليوم.

وقبل المضي قدما، أود أن أتناول مع اللجنة بشأن تنظيم الأعمال اليوم. فكما يعلم الأعضاء، من المفترض أن تختتم اللجنة مناقشتها العامة اليوم ومن المتوقع عليه أن تُكرّس ساعة ونصف الساعة على الأقل من المناقشة العامة لبيانات ممثلي المجتمع المدني. ولا يزال هناك 42 متكلمًا يتعين الاستماع إليهم في المناقشة العامة. وفي المتوسط، وبالنظر إلى عدد المتكلمين ممارسة لحق الرد، فإننا نستمع إلى ما بين 19 و 20 متكلمًا تقريبًا في كل جلسة. وبعد التشاور مع المكتب، أود أن أقترح أن تواصل اللجنة مناقشتها العامة غدا

بغية استنفاد قائمة المتكلمين والاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني. وستشرع اللجنة بعد ذلك مباشرة في مناقشتها بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وتخطيط البرامج، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني. وإذا كانت هناك أي تعليقات على ذلك الاقتراح، يُرجى تقديمها الآن.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذا الاقتراح حسن التوقيت. ولدى وفد بلدي سؤال واحد بشأنه. ندرك جميعا أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في اللجنة الأولى كان دائما مرتبطا بنهاية المناقشة العامة. فإن قررنا تمديد المناقشة العامة، هل يستتبع ذلك تلقائيا تغيير الموعد النهائي لتقديم مشاريع المقترحات؟ هل سيُمدد الموعد النهائي إلى حين بدء مناقشاتنا المواضيعية، أي لمدة يوم آخر حتى يحين موعد الغداء في 14 تشرين الأول/أكتوبر؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة للرد على طلب التوضيح ذاك.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة الأولى) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على طرحه هذا السؤال. وللتوضيح، لقد اتُخذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-62615 (A)



الأمم المتحدة من خلال سعيها لإنجاز تلك المهمة بعزم من تأكيد دورها في سياق صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تحقيق التنمية المشتركة، على النحو الذي توخاه مؤسسو الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدي أن نزع السلاح يجب أن يمضي قدما مع تجنب حدوث سباق تسلح جديد حتى يتسنى تعزيز الأمن للجميع. ويؤيد وفد بلدي أيضا أحكام القرار 1378 (د-14)، المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959، الذي يحدد نزع السلاح العام الكامل هدفا للمفاوضات. ويدعونا القرار أيضا إلى التغلب على العقبات العديدة ذات الصلة وتعزيز الإرادة السياسية في ذلك المجال، مما يفضي إلى تهيئة مناخ يسوده المزيد من الثقة.

ويرى وفد بلدي أن نزع السلاح، يكتسي أهمية أساسية للآلية العامة لحفظ السلام، لأنه أحد عناصرها الأساسية وشرط مسبق للدفاع عن عالمنا ومستقبلنا. وقد صدقت الكامبيرون على الصكوك الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي لعدم الانتشار والأمن النووي، وهي مقتنعة بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا استنادا إلى ترتيبات تتوصل إليها دول المناطق المعنية بحرية، مثل معاهدة بليندايا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يعزز السلام والأمن على الصعيد الإقليمي ونظام عدم الانتشار ويسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ويأمل وفد بلدي أن يستمر العمل الرامي إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية عن طريق تعبئة أكبر عدد ممكن من الدول. وتؤكد الكامبيرون من جديد عزمها على التأكد من بقاء مسألة عدم الانتشار مدرجة في جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة المكلفة بتولي مسائل نزع السلاح.

إن التقدم المحرز في مؤتمرات قمة الأمن النووي - مثل المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديد معاهدة ستارت الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتوقيع القوى النووية الخمس في كانون الثاني/يناير 2022 على إعلان يشدد على أنه لا يوجد منتصر في أي حرب نووية ومن ثم لا ينبغي خوضها أبدا

القرار المتعلق بتقديم جميع مشاريع المقترحات في الجلسة التنظيمية للجنة الأولى (انظر A/C.1/77/PV.1)، وترد تلك المعلومات في الوثيقة A/C.1/77/CRP.1، التي تتضمن أيضا إشارة إلى المناقشة العامة بشأن بندي نزع السلاح غير الموضوعيين، أي المناقشة المتعلقة بتخطيط البرامج وتنشيط الجمعية العامة، التي ستعقد غدا.

ما يقترحه الرئيس، في الأساس، هو الاستفادة من عقد المناقشة العامة غدا، الخميس. فبالنظر إلى عدد المتكلمين المشاركين حتى الآن، سيكون هناك متسع من الوقت يسمح بمواصلة المناقشة العامة بشأن المسائل الموضوعية يوم الخميس. وعليه، فإن المقترح لا يرتبط على الإطلاق بتحديد يوم الغد كموعدا نهائيا لتقديم مشاريع المقترحات. ومن منظور الأمانة العامة، أود أن أشير إلى أن الموعد النهائي قد حُدد للتأكد من إصدار جميع مشاريع المقترحات في الوقت المناسب لكي يتسنى للجنة البت فيها. وإذا راجع الأعضاء برنامج عمل اللجنة الأولى في السنوات السابقة، فسيجدون أن الموعد النهائي للتقديم دائما ما يوافق يوم خميس، مما يتيح للأمانة العامة تقديم جميع الوثائق قبل عطلة نهاية الأسبوع حتى تتمكن اللجنة من النظر في المقترحات التي ستُبحث خلال المرحلة المكرسة للبت واعتمادها في الوقت المناسب. ويلزمنا وقت أيضا لكي ينظر مكتب الميزانية في جميع المقترحات، ومن هنا جاء اختيار يوم الخميس موعدا نهائيا. وأمل أن يكون ذلك قد أوضح الأمر ورد على الأسئلة التي طرحها الممثل من فوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل هناك أي تعليقات أخرى؟ هل لي

أن أعتبر أن اللجنة ترغب في مباشرة أعمالها تبعا لذلك؟

تقرر ذلك.

السيد نيانيد (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى

المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، أنتم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، دعم وفد بلدي وتعاونكم معكم في إنجاز ولايتكم.

يؤيد وفد بلدي هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، الذي يقع في صميم مقاصد إنشاء الأمم المتحدة. وستتمكن

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئاتها الفرعية، التي تشكل منابر ومنتديات للمناقشة يمكن للدول أن تتبادل فيها الخبرات بغية إيجاد حلول قابلة للتطبيق ودائمة للتحديات العديدة المرتبطة باستغلال الفضاء الخارجي.

ويؤيد بلدي الانخفاض الملحوظ في الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويكتسي تحديد الأسلحة أهمية أساسية لتعزيز السلام والأمن وإيجاد حلول دائمة ومتسقة بالنظر إلى ما تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من دمار هائل. وتؤيد الكامبيرون الجهود التي تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية للدول على منع العنف والإرهاب والأعمال الإجرامية. في ذلك الصدد، يكتسي التثقيف في مجال نزع السلاح، الذي يعزز ثقافة السلام واللاعنف، أهمية حاسمة. ويرى وفد بلدي أن علينا أن نؤكد أهمية زيادة الوعي بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح ونركز على النهج التي تهدف إلى الحد من النزاعات العنيفة والقضاء عليها وتشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الوطني والدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعزز الثقة بين البلدان، كونها ستنجح لها إقامة أواصر أقوى وتحقيق مزيد من الاستقرار. ووفد بلدي مقتنع بأن الاستثمار في نزع السلاح وتحديد الأسلحة استثمار مباشر طويل الأجل في السلام والأمن. ومن شأن الإقرار بتلك الحقيقة على نطاق أوسع أن يساعد في جعل العالم أكثر أمانا وازدهارا واستعدادا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي الختام، يسر وفد بلدي أنه استضاف، في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيه، الاجتماع الوزاري الثالث والخمسين للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، فضلا عن أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء اللجنة. وعلى الصعيد الوطني، نلاحظ أن عملية إنشاء آليات مؤسسية لتنفيذ الاتفاقية، أي إنشاء اللجان الوطنية، جارية على قدم وساق. وتدعو الكامبيرون إلى اتخاذ عدد أكبر من مبادرات المساعدة التي ستسمح للدول ببناء مؤسسات قوية تتولى بفعالية مكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة، التي نعرف عواقبها جيدا.

- يبين أنه يمكننا المضي قدما في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار ما دامت هناك روح بناءة وعملية. ومع ذلك، يأسف وفد بلدي لما تواجهه جهود نزع السلاح من تعثر، كما يتضح من فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو الكامبيرون البلدان إلى مواصلة استخدام الحوار والمساواة الدبلوماسية والمفاوضات لتخفيف حدة التوترات والحد من المخاطر والقضاء على التهديدات النووية. ويحث وفد بلدي الدول على حماية معاهدات عدم الانتشار عن طريق تجديد التزاماتها بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشيد وفد بلدي بخطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تسعى جاهدة إلى تصور طرائق لنزع السلاح النووي استنادا إلى الوعي المشترك بالمخاطر الأمنية الجديدة. وتلفت الخطة الانتباه إلى ضرورة الاعتراف بتطور جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وتوضيح ما يميز الأسلحة الاستراتيجية عن الأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك، يلاحظ وفد بلدي أهمية وجود إطار قانوني يتسق مع المعايير الدولية للأمن السيبراني واستخدام الفضاء الخارجي. ويلاحظ وفد بلدي أيضا أن الافتقار إلى التوازن بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح ذي المصادقية في جميع المجالات الأخرى - سواء كانت أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو تقليدية أو منظومات دفاعية مضادة للقذائف أو الفضاء الخارجي - يمكن أن يؤدي مرة أخرى إلى حدوث سباق تسلح مزعزع للاستقرار.

ويساور وفد بلدي القلق إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا تشكل أنشطة تسليح الفضاء الخارجي تهديدا لاستخدام الفضاء للأغراض السلمية فحسب، بل أيضا لبقاء البشرية. وتدعو إلى التفكير في أفضل السبل للتغلب على التحديات الراهنة التي تواجه استغلال الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، لا سيما منع تسليحه. وفي ذلك الصدد، تقترح الكامبيرون تعزيز التعاون، فضلا عن الإطار القانوني الناشئ ذي الصلة، دون المساس بالحق في تطوير واقتناء التكنولوجيات والمعدات اللازمة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولذلك يؤيد وفد بلدي لجنة

وينبغي أيضا ألا يغيب عن الأذهان أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هدفان مترابطان ومتساويان في الأهمية. فلا يمكن تحقيق نزع السلاح الفعال إذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحديث ترساناتها النووية وإذا استمرت دول أخرى في الانكشاف على الصكوك المعمول بها للحصول على الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تعوق تدابير منع الانتشار ممارسة جميع الدول لحقها غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، بدون تمييز أو إعاقة، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويكتسي هذا الاستخدام السلمي للطاقة النووية أهمية لجهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات من قبيل الطاقة والغذاء والصحة والمياه وحماية البيئة.

ومن المهم بنفس القدر أن تصدق الدول المدرجة في المرفق 2 على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن من أجل السماح بدخولها حيز النفاذ. وبالمثل، ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولذلك، تكرر السنغال تأكيد التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي تعزز مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتهيب بجميع الدول دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نكون مصممين بنفس القدر على إحراز تقدم في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية والإشعاعية، التي تهدد بقاء البشرية، شأنها شأن الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تستحق التهديدات الأمنية في الفضاء السيبراني، نظرا لأن مرض فيروس كورونا قد زاد من اعتمادنا على التكنولوجيات الرقمية، اهتمامنا الكامل. وعليه، فإن من واجبنا أن نكفل نجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة من 2021 إلى 2025.

إن انتشار الأسلحة التقليدية في ساحات النزاعات يتطلب منا جميعا أن ننفذ كامل صكوك تنظيم الاتجار بالأسلحة. ولذلك تدعو السنغال، بصفتها دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة، البلدان التي

وأود أنؤكد مجددا أهمية التركيز على ما يوحدنا وليس ما يفرقنا. ويجب أن نتفق على نهج نتبعه إزاء إقامة مستقبل عملي المنحى يقوم على روح المسؤولية المشتركة. ويجب أن يكون النهج شاملا للجميع ويستند إلى الحوار والثقة المتبادلة والشفافية. ويجب أن نعمل معا من أجل وضع تدابير محددة وقابلة للتحقيق. ويجب أن نأخذ في الحسبان الجهود التي بُذلت بالفعل في حالات مختلفة موضوعيا، فضلا عن الآراء التي نتشاطرها. فلن نتمكن من إحراز ما يلزم من تقدم ملموس لإيجاد عالم أكثر أمنا لنا جميعا إلا إذا اتبعنا نهجا عمليا وواقعيا.

السيدة لي ديوب (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): يؤكد وفد بلدي دعمه الكامل لكم، سيدي الرئيس، في تسيير أعمال اللجنة الأولى بسلاسة.

لا يزال عملنا يجري في سياق ما فتئت الأسلحة تشكل فيه تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وكل يوم، يتضاءل الأمل الذي كان يحدونا ذات يوم فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح. ولذلك يجب أن نعكس مسار ذلك الاتجاه السلبي على وجه السرعة. وللقيام بذلك، لا يوجد بديل عن التعاون القوي المتعدد الأطراف بشأن جميع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإن وفد بلدي مقتنع بأن الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يظل يكمن في القضاء التام عليها على نحو لا رجعة فيه وقابل للتحقق منه. ومن هذا المنطلق، يجب أن تحظى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بدعم جميع الدول الأعضاء. ومع ذلك، نأسف لعدم توصل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار إلى وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء، مما أسفر عن فشل المؤتمر. ونأمل أن تتيح لنا دورة الاستعراض المقبلة إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مؤتمرات استعراض المعاهدة السابقة. وتقع على عاتق الدول الحائزة لأسلحة نووية أساسا مسؤولية الاتفاق على برنامج أكثر واقعية وطموحا لتخفيض ترساناتها النووية ومنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

تؤيد سان مارينو البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2)، وأود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

بينما لا نزال نواجه عواقب جائحة مرض فيروس كورونا، تواجه أجزاء كثيرة من العالم أيضا أزمات ونزاعات محتدمة تزداد تعقيدا، مما يولد قدرا كبيرا من عدم الاستقرار في جميع المناطق. وفي ظل استمرار الحرب العدوانية المدمرة التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بلغ عدم الاستقرار هذا مستويات غير مسبوقة. وتدين سان مارينو بشدة أي انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويعيدنا الخطاب العدواني الملوح باستخدام السلاح النووي والتهديدات المتكررة إلى أحلك الأوقات في تاريخنا. وتدين سان مارينو بقوة هذه الأفعال وتؤكد من جديد أن أي استعمال أو تهديد باستعمال أي من أسلحة الدمار الشامل أمر غير مقبول على الإطلاق ومدعاة للقلق الشديد. وفي الوقت الراهن، وصل التوتر النووي إلى مستوى غير مسبوق، مما يزيد من خطر وقوع كارثة لا مثيل لها. وأود أن أكرر النداء الذي وجهه رئيسا جمهورية سان مارينو إلى جميع الأطراف المشاركة في هذه الأزمة لنبذ استعمال القوة وإعادة فتح قنوات الحوار والتفاوض حتى تكون الغلبة للمساعي السياسية والدبلوماسية. غير أن خطر استخدام الأسلحة النووية أصبح اليوم، مع الأسف، ملموسا ووشيكاً أكثر من أي وقت مضى. وتؤمن سان مارينو إيمانا راسخا بما قاله الأمين العام مؤخرا: إن الأسلحة النووية هي القوة الأكثر تدميرا على الإطلاق. فهي لا توفر الأمن - وإنما المذابح والفوضى فحسب.

ومن شأن أي تجعير للأسلحة النووية في نهاية المطاف، سواء عن طريق الخطأ أو عمدا، أن تكون له عواقب إنسانية كارثية على البشرية جراء قدرتها التدميرية الهائلة وطابعا العشوائي. وعلى الرغم من هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، لا تزال مئات البلايين من الدولارات تُنفق على تحديث هذه الأسلحة وتطوير منظومات إيصالها. وعلاوة على ذلك، تتعارض هذه الأنشطة بوضوح مع الالتزامات المقطوعة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في

لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة إلى فعل ذلك. ويدعو بلدي أيضا جميع الدول، لا سيما البلدان المنتجة للأسلحة، إلى التأكد من اقتصار توريد الأسلحة على الحكومات والكيانات المأذون لها وفق الأصول. وعلى نفس المنوال، من الأهمية بمكان أن تكفل كل دولة تقديم تقاريرها الكاملة والمنتظمة والحسنة التوقيت عن عمليات النقل الدولية للأسلحة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأسلحة التقليدية وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه فضلا عن الصك الدولي للتعقب المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، علينا أن نكفل تنفيذ توصيات الاجتماع الثامن الذي تعقده الدول مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل، لا سيما فيما يتعلق بالنظر في أثر التطورات التكنولوجية على وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، فضلا عن تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في مجال تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب من حيث المبدأ ترسيخ حظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، انطلاقا من روح اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو، بالنظر إلى العواقب الإنسانية لتلك الأسلحة اللاإنسانية. وفي إطار المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان المتضررة، يبدو لنا أيضا أنه من الحكمة تقديم المساعدة لها في تنفيذ برامجها لإزالة الألغام، وأن نولي اهتماما خاصا لإعادة تأهيل الضحايا اجتماعيا واقتصاديا.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب مرة أخرى عن قلق وفد بلدي العميق إزاء الجمود المزمع الذي يؤثر على قدرة كيانات نزع السلاح على العمل، لا سيما مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن يدفعنا هذا السبات إلى استخدام قدر أكبر من الوعي الجماعي واتخاذ إجراءات ملموسة لتهذبة خلافاتنا والسماح لروح توافق الآراء بأن تسود في هذه الهيئات التي نأمل أن نحقق فيها المثل الأعلى لعالم خال من آفة السلاح.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم وأتمنى لكم دورة مثمرة.

عواقب وخيمة جراء تدمير الهياكل الأساسية المدنية الحاسمة الأهمية وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الحيوية، من قبيل المستشفيات والمدارس. ونتيجة لذلك، غالبا ما يضطرون لترك ديارهم ليبقوا مشردين لسنوات أو حتى لعقود. وتُقدر جمهورية سان مارينو اختتام المشاورات حول نص الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي يتناول الأثر الإنساني المدمر والطويل الأمد لاستخدام الأسلحة المتفجرة في هذه المناطق. وأود أن أشكر أيرلندا على عملها الدؤوب وتفانيها في معالجة هذه المشكلة الإنسانية الخطيرة. وتتطلع سان مارينو إلى المؤتمر الذي سيعقد في دبلن في الشهر القادم لاعتماد هذا الصك المهم، ويسرني أن أعلن أن سان مارينو تعترف الموافقة عليه. فهذا الإعلان يشكّل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو حماية المدنيين، كما أنه مثال إيجابي على تعددية الأطراف.

وتشعر سان مارينو بالتفاؤل أيضا إزاء نتيجة إيجابية أخرى تحققت في هذا العام خلال الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. فتنظيم الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة، أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن في جميع مناطق العالم. وتؤكد سان مارينو أهمية المنظور الجنساني ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع عمليات نزع السلاح من أجل تعزيز السلام والأمن المستدامين وتحقيقهما. وتؤكد سان مارينو أيضا أهمية المشاركة الكاملة للشباب، فضلا عن الدور النشط الذي يضطلع به المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

أخيرا، من المثير للقلق أن نرى استمرار ارتفاع الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، في حين يكافح عدد هائل من الناس لمجرد شراء الغذاء. ويتعين خفض الميزانيات العسكرية حتى نتمكن من زيادة الاستثمار في تعددية الأطراف ومنع نشوب النزاعات ومختلف الاستراتيجيات الأمنية والحلول المستدامة لكونكنا.

النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وتأسف سان مارينو لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن، في هذا الوقت الحرج وعلى الرغم من المفاوضات الطويلة، من اعتماد وثيقته الختامية التي تضمنت، رغم أنها بعيدة عن الكمال، بعض الالتزامات المفيدة. وقد أضعنا فرصة أخرى، مع الأسف، لدعم هذا الصك الأساسي وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتؤكد سان مارينو من جديد دعمها الكامل لمعاهدة عدم الانتشار التي لا تزال التزاماتها وتعهداتها السابقة سارية.

يشكّل بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية معلما تاريخيا في هيكلنا لنزع السلاح. وترحب سان مارينو بارتفاع عدد البلدان التي وقعت هذا الصك وصدقت عليه. وترحب سان مارينو أيضا بالنتائج الإيجابية للاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، التي بعثت إشارة قوية على الالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتحت سان مارينو جميع الدول الملتزمة بهدفنا النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى دعم سان مارينو لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويساورنا قلق عميق لعدم دخول هذا الصك حيز النفاذ بعد، رغم مرور أكثر من 25 عاما على فتح باب التوقيع عليه. ويكتسي انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

لا نزال نشهد في هذا العام القصف العشوائي للمدن، الذي يتسبب في مقتل المدنيين وإصابتهم ومحاصرتهم في منازلهم. ويشكّل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الآن السبب الرئيسي لمعاناة المدنيين في النزاعات المسلحة. ويتسبب استخدام هذه الأسلحة المتفجرة في أضرار عشوائية، وله أيضا تأثير مدمر على الأفراد والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى عدد الإصابات غير المقبول الناجم عن استخدام هذه الأسلحة، نشدد على أن المدنيين يعانون من أذى جسدي وصدمة نفسية لفترة طويلة. هذا علاوة على أنهم يعانون من

إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد وثيقة ختامية. ونؤكد من جديد التزام منطقتنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتتفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد مجدداً حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتطلب التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الخطر النووي. هذا علاوة على التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ويكتسي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نفس القدر من الأهمية في ذلك الصدد. ولذلك نرحب بتصديق دومينيكا على المعاهدة، مسجلة بذلك انضمام كافة بلدان الجماعة لها.

وتحيط الجماعة علماً بالاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022 في فيينا، فضلاً عن انتخاب المكسيك لرئاسة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدة في عام 2023. وقد انضمت معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعروفة أيضاً باسم معاهدة تلاتيلوكو، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المسار المفضي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه بطريقة تتسم بالشفافية والارجعة وقابلية التحقق ضمن أطر زمنية محددة بوضوح.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد اقتناعها الراسخ بأن الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية يشكل أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك تشدد الجماعة على أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وإضفاء الطابع العالمي عليهما من خلال انضمام جميع الدول إليهما. ومن المهم أيضاً أن تنفذ الدول الأطراف كامل أحكامهما ومتطلباتهما. ومن المزمع أن يُعقد مؤتمر استعراضي مهم هذا العام. وأشير هنا إلى

السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتود جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. ونعرب عن تهنئتنا أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين.

إن للمنطقة تقاليد عريقة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والسعي لتحقيقهما، بدءاً من التوقيع على معاهدة تلاتيلوكو في عام 1967 التي شكّلت معلماً أساسياً في هذا الصدد. ونرى أن هذه المسألة ذات أولوية قصوى وأنه ينبغي الاستمرار في إدراجها في جدول أعمال الأمم المتحدة لأنها أساسية لصون السلام والأمن الدوليين ولكونها مسألة غير محسومة في اللجنة الأولى. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد اقتناعنا والتزامنا بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي العام والكامل بوصفه الأولوية العليا للمجتمع الدولي.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد ضرورة العمل على تحقيق الهدف الرئيسي، وهو نزع السلاح النووي، وتكرر الإعراب عن دعمها لأي تدبير يعزز التخلص الكامل من الأسلحة النووية، بما في ذلك مبادئ الشفافية والارجعة والتحقق. ونعرب عن معارضتنا لتحديث الأسلحة النووية الموجودة حالياً واستحداث أنواع جديدة. وفي السياق ذاته، نؤكد مجدداً ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في العقائد الاستراتيجية والسياسات الأمنية للدول.

ونرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، تكتسي أهمية بالغة لتحقيق نزع السلاح النووي والأمن الدولي. ولذلك ندعو الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، دون قيد أو شروط أو مزيد من التأخير. ونأسف لأن المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، الذي عُقد في الفترة من 1 إلى 26 آب/أغسطس في نيويورك، اختتم أعماله بدون التوصل

سعيًا لتعزيز تطبيق الضوابط التي تحد من آفة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتقضي عليها. ونرى أن مشكلة الألغام المضادة للأفراد، لا سيما ما يترتب عنها من عواقب إنسانية، لا تزال تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. ولذلك، نؤكد أهمية التعاون من أجل إزالة الألغام وتقديم المساعدة الضحايا.

وتتشاطر الدول الأعضاء في الجماعة المصلحة المشتركة المتمثلة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية حصراً لتحقيق المصلحة لكافة الدول والعودة بالنفع عليها، بغض النظر عن مستويات التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية لديها. ونحن على اقتناع بأن حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع الأسلحة أو استخدامها هناك لا يشكلان تهديدات خطيرتين للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل من شأنهما أيضاً أن يؤثرتا على التنمية المستدامة لبلداننا. وفي هذا الصدد، نؤيد التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح حول وضع معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإلى أن يحدث ذلك، يشكّل اعتماد تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي أمراً مستصوباً وضرورياً بلا شك.

ونود أيضاً أن ننوه مع الامتتان بالعمل المهم الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال المساعدة التي يقدمها لبلدان منطقتنا في تنفيذ سياسات نزع السلاح.

وفي الختام، نود أن نبرز مرة أخرى الالتزام الراسخ للدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تجاه العمل الذي تقوم به هذه اللجنة، ونحن على ثقة من أن هذه الدورة ستكون مثمرة. ويمكنكم التعويل على تعاوننا الكامل في هذا الصدد.

السيد العنيزي (الكويت): اسمحو لي بدايةً أن أهنيكم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم باقي أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال هذه اللجنة. ونؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لجهودكم الرامية إلى

مؤتمر الدول الأطراف التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ديسمبر. ويشكّل ذلك ركيزة أخرى من ركائز نظام عدم الانتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل. ونحن مقتنعون بضرورة مضاعفة جهود التعاون الدولي، بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية، من أجل التطبيق الكامل والمتوازن والفعال وغير التمييزي لجميع أحكامها، فضلاً عن ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن التحقق.

وتقر الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن استمرار تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ونقلها وتحويل وجهتها وتداولها بصورة غير مشروعة وتكديسها المفرط، فضلاً عن توزيعها بلا ضابط في العديد من مناطق العالم، يؤدي إلى طائفة واسعة من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. كما يشكّل تهديداً خطيراً لسلام شعوبنا وأمنها واستقرارها وتنميتها المستدامة. وتأمل الجماعة أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة في التصدي الفعال للعواقب الوخيمة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار غير المنظم بها التي يعاني منها العديد من الشعوب والدول، لا سيما من خلال تحويل وجهة الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول أو مستخدمين غير مأذون لهم، كثيراً ما تربطهم صلات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونأمل أيضاً أن تساعد معاهدة تجارة الأسلحة في منع نشوب النزاعات والقضاء على العنف المسلح وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى تطبيق الحق السيادي للدول في الدفاع المشروع عن النفس، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن احترامه على نحو يتسم بالتوازن والشفافية والموضوعية.

ونرحب بتوافق الآراء الذي تحقق بشأن اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وسنواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب

لقد تولت دولة الكويت رئاسة الدورة الثانية من المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وقد نجحت الدورة الثانية في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر وإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بمواصلة المشاورات فيما بين الدورات الرسمية للمؤتمر إلى جانب اعتماد تقرير ختامي. ولا يفوتني هنا أن نعبر عن تقديرنا لكافة المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الذين ساهموا بشكل فعال في إنجاحه. ولا يفوتني أيضا أن أعبر عن تطلع دولة الكويت لعقد الدورة الثالثة للمؤتمر برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل التي ستشهد بلا شك تحقيق نجاحات وإحراز تقدم ملموس. ونؤكد لكم من هذا المنبر أننا سنمد يد العون لجميع المشاركين في الدورة الثالثة للمؤتمر، آمليين أن نبني على التقدم المحرز ونضع خريطة طريق توصلنا إلى الهدف المنشود منه.

ويجب أن نذكر هنا بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كان ولا يزال جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 1995. ونحث الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة بوصفها راعية لقرار عام 1995، وكذلك بقية دول المنطقة التي لم تشارك في الدورة الثانية للمؤتمر، على إعادة النظر في موقفها هذا والمشاركة، خاصة وأن هذا المسار أثبت أنه لا يستثني أحدا ولا يهدف لعزل أحد أو فرض قيود أو شروط مسبقة. هذا علاوة على أن الهدف المنشود لا رجعة فيه ولا تنازل عنه. وسيشكل تحقيق الغاية منه أحد أهم تدابير بناء الثقة في المنطقة؛ وسيجنب دول المنطقة التعرض لمخاطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ ويساهم في تعزيز منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين؛ ويحسن العلاقات بين الدول ويعززها؛ ويرسي الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ ويسير ويشجع التعاون في مجال الطاقة النووية واستخداماتها لأغراض سلمية.

السيد سليمان (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية تنزانيا المتحدة أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء

إنجاح أعمال اللجنة في هذه الدورة. ونحن واثقون بأن خبرتكم وحكمتكم المشهود لهما سيكونان خير عون لكم في حسن إدارة اللجنة.

أولا، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية إندونيسيا الصديقة بالإجابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وكذلك للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية العراق الشقيق بالإجابة عن مجموعة الدول العربية. ونقدم بالشكر إلى السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على كلمتها الشاملة والواقية في بداية المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.2).

تؤكد دولة الكويت موقفها الثابت حول أهمية العمل المتعدد الأطراف بوصفه الطريق الأمثل للتصدي للتحديات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي حيالهما تحت مظلة الأمم المتحدة وآليات نزع السلاح المتعددة. ونؤمن بأن ما يحدونا جميعا إلى بذل الجهود لبلوغ غايتنا المشتركة المثلى، وهي نزع السلاح العام والكامل، رغبة إنسانية في تحقيق السلام والأمن الحقيقيين وإزالة خطر نشوب الحروب وتوفير الموارد البشرية والاقتصادية والفكرية وغيرها لاستخدامها في الأغراض السلمية.

ولذلك نرحب بأي تقدم محرز في ميدان نزع السلاح، ونشعر في الوقت نفسه بالقلق إزاء أي إخفاق في الامتثال للالتزامات المتفق عليها والتجاهل المتعمد والمستمر لمناشدات المجتمع الدولي المتكررة الداعية لتحقيق عالمية معاهدات واتفاقيات متعددة في هذا المجال، وتأتي على رأسها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإننا على يقين من أن السبيل الوحيد والأفضل لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مجددا هو التخلص منها نهائيا.

ونود التعبير عن خيبة أملنا إزاء فشل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في شهر آب/أغسطس الماضي، في التوصل إلى وثيقة ختامية. وندعو كافة الدول الأعضاء إلى تضافر الجهود وتقريب وجهات النظر حول التحديات التي نواجهها معا وإيجاد حلول مشتركة وصولا إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة خلال مؤتمر الاستعراض الحادي عشر القادم.

وهي تشكل تهديدا خطيرا لكل فرد. ومرة أخرى، تؤكد جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفها من الدول الموقعة على مختلف الصكوك القانونية الدولية، التزامها الكامل بدعم ما يبذله المجتمع الدولي من جهود بغية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، امتثالا لتلك الصكوك القائمة. ويرى وفد بلدي أن نزع السلاح لا يزال يشكل عنصرا هاما في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك نشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل التصدي لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد للجنة أن تنزانيا ستواصل دعم تدابير مكافحة انتشار الأسلحة الخطيرة التي تشكل تهديدا ذا طابع عشوائي لأجيالنا الحالية والمقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، تود تنزانيا أن تؤكد أن القضاء التام على الأسلحة النووية تدبير مناسب في مواجهة الخطر النووي. ولذلك، تُشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالقضاء التام على تلك الأسلحة. وترحب تنزانيا بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. وتتوه بأن عددا كبيرا من البلدان أطراف في اتفاقات نزع السلاح؛ ومع ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما ما تُسمى بالدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الوفاء طوعا بالتزاماتها. ونحث جميع الدول الأعضاء على التماسي مع المبادرات الدولية بالانضمام إلى الاتفاقات التالية: المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتتضم جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الدول الأعضاء الأخرى في تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية غير الفتاكة ونرجو من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل إيلاء الاهتمام للدول الأعضاء وأن تقدم لها الدعم العلمي والتقني اللازم باستمرار. وقد قامت لجنة الطاقة الذرية التنزانية، بالتعاون مع الوكالة، بدور رئيسي في تعزيز وتنظيم القدرات النووية السلمية غير الفتاكة وتحسينها إلى حد كبير في مختلف المجالات، بما في ذلك في مجالات صناعات التعدين وإنتاج الطاقة.

المكتب الآخرين على انتخابكم، كما يؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا. يشرف تنزانيا أن تكون جزءا من تجمع شهر تشرين الأول/أكتوبر هذا الذي يسعى إلى تمكيننا من التفكير معا في الالتزام العالمي بمناقشة التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال التهديدات الأمنية.

وتؤيد تنزانيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أستكمل هذين البيانين بالملاحظات التالية.

تنعقد الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة في فترة يواجه خلالها العالم حالة اقتصادية وأمنية صعبة ناجمة عن الحرب الدائرة في أوروبا الشرقية. ولم يكن من المتصور أبدا أن حربا يمكن أن تحدث في أوروبا في هذا العصر، لكنها حدثت بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، شهد العالم دورة من العنف والنزاع في عدة بلدان. وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض البلدان تعاني من عداء طويل الأجل، إلى درجة لا تسبب التوتر فيما بينها فحسب، بل في العالم بأسره. ويمكن استخلاص الدروس التالية من تلك الحالة.

لا يوجد مجتمع أو بلد في العالم آمن بشكل دائم ومستمر. فالسلام قيمة يمكن أن تُفقد بسهولة إذا لم يُعتنى بها. وإذا فقد السلام، يصعب استعادته. ولفقدان السلام تكلفة باهظة لا يمكن تعويضها أبدا. وتشكل الجهود التي تهدف إلى حماية وإرساء السلام واستعادته عملية متواصلة. ويذكرنا كل ذلك بأن تعزيز الأمن الدولي ليس عملية مؤقتة بل جزءا من دورة حياة المجتمعات. وفي ذلك الصدد، يشدد وفد بلدي على ضرورة الحفاظ دائما على ثقافة تعزيز مبادرات السلام، لا سيما في عصر العولمة الحالي. ولذلك تُشجّع الدول الأعضاء على مواصلة العمل بلا كلل للحفاظ على السلام والأمن واستعادتهما في العالم.

ويعد انتشار الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية والقنابل العنقودية، التحدي الأمني الأكثر إلحاحا للأفراد والمجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم. فهي توجب الحروب الأهلية والعنف والجريمة المنظمة والتمرد والأنشطة الإرهابية.

وتؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2) وتود أن تضيف بضع ملاحظات بصفحتها الوطنية.

لقد أُدين العدوان العسكري الروسي غير المبرر والذي لم يسبقه استفزاز على أوكرانيا مرارا وتكرارا وبأقوى العبارات الممكنة. وفي الوقت نفسه، فإنه أثر بشدة على المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، كما تبين النتائج الأخيرة للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. فميثاق الأمم المتحدة هو حجر الأساس لنظامنا الدولي القائم على القواعد ومنظومة الأمم المتحدة، التي تكمن تعددية الأطراف في صميمها، هي الأصلح للتصدي للتحديات التي يواجهها مجتمعنا العالمي والتفاوض بشأنها وحلها في نهاية المطاف. ويقف المجتمع العالمي اليوم عند مفترق طرق، حيث تتعرض آليات الأمن الجماعي للضغط. ويجب اعتبار تنشيط مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، لا سيما بعد النتيجة المخيبة للآمال للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، أولوية ملحة.

إن تعزيز الإطار المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى منذ الانفراج. ولا يمكننا أن نفقد التركيز في سعينا لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وكما هو الحال دائما، نؤيد بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤيد اليونان تأييدا تاما عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمشاركة الشخصية لمديرها العام من أجل التأكد من ضمان الأمان والأمن النوويين في محطة زابوريجيا للطاقة النووية وصون جميع ضمانات الوكالة فيما يتعلق بجميع المواد النووية. وترى اليونان أن التقيد باتفاقات الضمانات وبمعايير الوكالة للأمان وهيكلها الأمني واحترام كل ذلك أمران غير قابلين للتفاوض.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وسيكون لاحتمال ضياع تلك الفرصة

ولا تزال تنزانيا تعترف بالأمم المتحدة بوصفها منبرا مناسباً لرصد مبادرات نزع السلاح المتعددة الأطراف وتنسيقها ومراقبتها وتنظيمها. ونحن مقتنعون بأننا نستطيع أن نحقق هدفنا من خلال التضامن العالمي والتفاهم والثقة بين الجهات الفاعلة. ولذلك، لا يمكن تحقيق جميع أهدافنا المنشودة بشأن نزع السلاح إذا وصلنا صرف الانتباه بعيدا عن تنفيذ التدابير المتفق عليها. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تتكاتف جميع الدول في إطار منابر الأمم المتحدة إذا أردنا أن نحقق هدفنا.

تدرك تنزانيا التهديدات التي تشكلها الجهات من غير الدول فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل. وكما لاحظ المتكلمون السابقون، هناك اليوم خطر أكبر من أي وقت مضى من وقوع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول. فمع استمرار تقدم التكنولوجيا واستمرار الإرهابيين في اكتساب المزيد من الأراضي، زادت أيضا احتمالات حصول جهات من غير الدول على تلك الأسلحة. وفي ذلك الصدد، تشدد تنزانيا على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع الجماعات الإرهابية من حيازة هذه الأسلحة. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم كل مبادرات مكافحة الأنشطة الإرهابية.

في الختام، تُذكر جمهورية تنزانيا المتحدة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن الإرادة السياسية القوية والالتزام والشفافية أمور حيوية في التعامل مع مسألة نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلندا أن يكرر التأكيد على أن المنابر المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما الأمم المتحدة، هي الركيزة والحافز لعمليات السلام. ولذلك، سنظل جزءا من مبادرات الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن في العالم.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأتمنى لكم كل النجاح.

إن تنشيط دبلوماسية تحديد الأسلحة الاستراتيجية يكمن في صميم جهدنا المشترك لصون السلام والأمن الدوليين. واللجنة الأولى تؤدي دورا هاما، ونعتقد أنه ينبغي لها ويمكنها أن تكون عاملا محفزا في بناء الثقة والاطمئنان اللذين تمس الحاجة إليهما في هذا المسعى.

السيد يعقوب (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بروني دار السلام البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وتايلند (انظر A/C.1/77/PV.2) باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الترتيب.

لقد أدت الحالة الراهنة للبيئة الأمنية العالمية إلى تقييد الجهود الدولية في مجالات نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة. وإذ لا نزال نتعافي من آثار مرض فيروس كورونا، تزداد التحديات الأمنية تعقيدا، وتتجاوز قدرتنا على معالجتها كل منها على حدة. ولذلك، فإن تجديد الالتزام بتعددية الأطراف أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك السياق، تعتقد بروني دار السلام أن تعددية الأطراف أساسية لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وتواصل بروني دار السلام دعم الأمم المتحدة بوصفها المحفل الرئيسي لتعزيز تصميمنا الجماعي على الحفاظ على المعايير العالمية لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيزها. ونعتقد أن عمل اللجنة الأولى لا يزال هاما كوسيلة للبلدان للمشاركة البناءة في وضع القواعد والمبادئ الهامة والحفاظ عليها، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون. وبالنسبة لنا، يظل نزع السلاح فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل أمرا لا غنى عنه لضمان مستقبل آمن ومستدام. ولذلك، نواصل دعم تقرير الأمين العام لعام 2018 المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح".

وفي بروني دار السلام، ستعزز تلك الجهود بالتزامنا المستمر بمختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي نحن طرف فيها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

السانحة آثار ضارة على الاستقرار الإقليمي والعالمي، الذي يتعرض بالفعل لضغوط شديدة. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم بثبات تنشيط خطة العمل. ونحث إيران على التعاون البناء مع الوكالة بشأن المسائل المتعلقة، فضلا عن بذل قصارى جهدها، مع اغتنام كل فرصة تسمح باختتام المفاوضات بنجاح في المستقبل القريب.

إننا نؤيد خطة الأمين العام الجديدة للسلام التي ترمي إلى التحول من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر الناشئة، لأن مصادر عدم الاستقرار مترابطة ومعقدة.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، أبرزت الحرب في أوكرانيا مرة أخرى تأثير الأسلحة المتفجرة على المناطق المأهولة بالسكان. وأسفرت المفاوضات بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، التي كانت قد بدأت في عام 2019، وبعد مداولات مكثفة وبناءة، عن مشروع إعلان سياسي يستند في المقام الأول إلى القانون الدولي الإنساني. ويوفر الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من الضرر البشري الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان نهجا متوازنا في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ولكن دون القضاء على استخدام نوع معين من الأسلحة.

وفي محفل آخر يتناول الأسلحة التقليدية، وافق المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بقيادة فرنسية، على تمديد ولاية فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وحتى الآن، وفر الفريق إطارا معياريا وتشغيليا في إطار الاتفاقية، يكفل الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، يجب أن نشدد مرة أخرى على أهمية المبادئ التوجيهية الـ 11 التي تشكل أساس الإطار المعياري والتشغيلي للتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وما زلنا مؤيدين أقوياء للمبادئ القائلة بأنه يجب أن تكون هناك مساواة عن استخدام القوة الفتاكة وأنه يجب دائما ممارسة السيطرة البشرية على تطبيق تلك القوة الفتاكة. وننتقل إلى المزيد من المناقشات البناءة في فريق الخبراء الحكوميين.

وأود التركيز على خمس نقاط.

الكيميائية ومنع استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وللتصدي لتهديدات الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني، اعتمدت بروني دار السلام نهجا يشمل الحكومة بأسرها، وهي تعكف حاليا على إنشاء لجنة وطنية لإدارة المواد الكيميائية ووضع الصيغة النهائية لتشريع شامل. وبالإضافة إلى العمل عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نتطلع أيضا إلى إشراك بلدان أخرى لغرض بناء القدرات في ضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

خامسا، نظراً لأننا نعتمد بصورة متزايدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا اليومية، فإننا أيضاً نتعرض بشكل متزايد للتهديدات السيبرانية. وفي ذلك الصدد، تكرر بروني دار السلام تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز سلوك الدول الأمن والشامل والمسؤول في الفضاء السيبراني، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

وفي الختام، تود بروني دار السلام أن تؤكد من جديد أهمية عمل اللجنة الأولى كجزء لا يتجزأ من الهدف العام للأمم المتحدة المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للجميع. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستواصل بروني دار السلام العمل بشكل بناء مع جميع البلدان والهيئات ذات الصلة للمساعدة في تحقيق نتائج إيجابية وملحوظة في اللجنة.

السيدة كانو فرانكو (بنما) (تكلت بالإسبانية): يهنتكم وفد بنما، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

وتؤيد بنما البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتدرك جمهورية بنما التحديات والتهديدات القائمة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ويدعو بلدي إلى الحوار، لأنه السبيل الوحيد لحل النزاعات، وبالتالي، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام

أولاً، نرحب بعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار في آب/أغسطس، بعد تأجيله طوال العامين الماضيين. وفي هذا الصدد، نلاحظ أيضاً اختتام الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الذي عقد في حزيران/يونيه 2022، والذي شهد اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل، مما سيساعد على تحديد مسار تنفيذ المعاهدة وبشكل خطوات مهمة نحو هدفنا المشترك في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ثانياً، تشيد بروني دار السلام بالإسهامات القيمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدعوة إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومنع استخدامها للأغراض العسكرية، وخاصة كأسلحة نووية. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية، نظراً لمخاطرها وعواقبها الإنسانية والبيئية الخطيرة. وعلى هذا النحو، فإننا ننوّه بالدور المركزي للوكالة في ذلك المسعى.

ثالثاً، بينما يواصل المجتمع الدولي عمله نحو نزع السلاح النووي الكامل، ينبغي ألا تتضاءل الجهود الجارية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتود بروني دار السلام أن تؤكد من جديد التزام الرابطة بالحفاظ على منطقتنا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي الماضي قدما، تؤكد بروني دار السلام من جديد دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من أجل التشجيع على بناء الثقة وتعزيزها وتهيئة بيئة مؤاتية لعمليات السلام.

رابعاً، شهدت السنوات القليلة الماضية استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية. وكان لعودة ظهور هذه الأسلحة واستخدامها غير المبرر في جميع أنحاء العالم أثر ضار على الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن فقدان الأرواح البريئة ومعاناة المتضررين يذكران بشكل خطير بأنه يلزم عمل المزيد لدعم المبادئ الأساسية لاتفاقية الأسلحة

مؤتمر نزع السلاح، الذي يؤكد من جديد أنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لمنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ويطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبقي المسألة قيد الاستعراض، بغية تقديم توصيات، عند الضرورة، بشأن إجراء مفاوضات محددة تتعلق بالأنواع التي يتم تحديدها من هذه الأسلحة.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، نلاحظ مع القلق التحديث اللافت للترسانات النووية ووسائل إيصالها وموادها والتكنولوجيات ذات الصلة، بما يشمل الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والقذائف الانسيابية المزودة بتقنية التخفي، والمنظومات المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو دليل على سباق تسلح جديد يمكن أن يقوض مبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنسبة لبلدنا، فإن الضمان الفعال الوحيد ضد التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والعواقب الكارثية التي يمثلها استخدامها للبشرية هو حظرها وإزالتها كلياً. ولهذا السبب، صدقت بنما على المعاهدات الرئيسية الرامية إلى منع الانتشار وحظر التجارب النووية وتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وبالمثل، رحبنا ببداية نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل معلماً تاريخياً لنزع السلاح النووي والامتنثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرحب أيضاً بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه.

ومع ذلك، نلاحظ مع القلق عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدماً ملموساً فيما يتعلق بالوفاء بالتعهدات والالتزامات القانونية الواردة في معاهدة عدم الانتشار والأحكام الأخرى المتعلقة باتخاذ إجراءات تؤدي إلى التخلص التام من ترساناتها النووية. ولذلك، نحثها على الامتنثال لالتزاماتها وتجنب التهديد الذي يمثل وجود هذه الأسلحة وخطر استخدامها المحتمل للبشرية. وتؤكد بنما من جديد التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاثة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى الرغم من أن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وبمنها، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، تحافظ على احترامها الراسخ للمقاصد والمبادئ الأساسية للميثاق وتدعو إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وهي مسؤولية تتشاطرها جميع الدول، بغض النظر عن حجمها. ونذكر أن أثر ما يسمى بـ "سباق التسلح" على البشرية أثر سلبي ودائم ولا رجعة فيه، بينما يشكل أيضاً هجوماً على السلام والأمن الدوليين والاقتصاد، فضلاً عن التدمير المتعمد والمنهجي للبيئة. وسباق التسلح هو أيضاً هجوم على الحياة نفسها، لأن الموارد المخصصة لإنتاج الأسلحة من جميع الأنواع والاتجار بها وتوزيعها يمكن أن توجه بدلاً من ذلك إلى التعاون الدولي ويمكن أن تساعد البلدان التي تحتاج إليها على إحراز تقدم في التنمية المستدامة.

ونؤمن إيماناً راسخاً بالتعاون المتعدد الأطراف المعزز والشامل والمتجدد بوصفه طريقاً إيجابياً نحو السلام. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تعمل الدول بشكل تعاوني لوضع تدابير من شأنها أن تكبح سباق التسلح. إن العمل معاً للحفاظ على السلام وتجنب استخدام القوة كان ولا يزال ويجب أن يظل الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. ومنذ نشأتها، اتخذت خطوات حاسمة لذلك الغرض. ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم لصون السلام والأمن متنوعة ومعقدة وحقيقية جداً. ولكننا، خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي، نواجهها بقدر أكبر من التصميم والتنظيم والوحدة.

لقد أظهرت بنما التزاماً تاريخياً بالحل السلمي للنزاعات والنظام القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتبر أن انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأنواع الجديدة من الأسلحة والمنظومات، يشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار الديمقراطي والتنمية والأمن البشري على الصعيدين الوطني والدولي. إن حيابة جهات من غير الدول لتلك الأسلحة مشكلة تهم جميع الدول والشعوب في العالم المترابط الذي نعيش فيه، ويجب معالجتها من خلال تعددية الأطراف، وهي السبيل الوحيد لإيجاد استراتيجيات فعالة لمواجهةها. وفي هذا الصدد، ترحب بنما بالقرار 31/75 المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير

الطريقة وحدها يمكننا أن نحقق عالما آمنا ومستقرا يقوم على الثقة والتعايش السلمي وحماية حقوق الإنسان.

السيد تيتو (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأتمنى لكم كل النجاح في إنجاز ولاية اللجنة الأولى.

وبمناسبة الدورة السابعة والسبعين للجنة الأولى، تؤكد كيريباس وكازاخستان معا من جديد التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتعتبرانه الهدف الرئيسي للبشرية في القرن الحادي والعشرين. ونشدد على أهمية الجهود الرامية إلى معالجة حقوق واحتياجات المجتمعات المتضررة من خلال مساعدة الضحايا والإصلاح البيئي والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. ويساورنا قلق عميق إزاء العواقب الكارثية للأسلحة النووية والضرر الإنساني والبيئي المستمر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية وتجريبها.

وجنبا إلى جنب مع دول أخرى تشاطرننا نفس الرأي، جاهدنا من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء تطرقت إلى العدالة النووية في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وتضمن مشروع الوثيقة الختامية إشارة قوية إلى المجتمع الدولي ليتفاعل مع تجارب الشعوب والمجتمعات المتضررة من استخدام وتجريب الأسلحة النووية وتبادلها بشكل مباشر من أجل فهم تأثيرها الإنساني والبيئي. ولذلك، نشعر بخيبة أمل عميقة لأن الدول الأطراف لم تتمكن من اعتماد الوثيقة الختامية. إنه لأمر محزن حقا بالنسبة لعدد لا يحصى من ضحايا إرث التجارب النووية، وكثير منهم في بلدي، كيريباس، وأيضا في كازاخستان، حيث أجريت تجارب كثيرة في العقود السابقة. وكانت آخر مرة اعتمدت فيها الدول الأطراف وثيقة ختامية بتوافق الآراء في عام 2010.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في النهوض بأهداف معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك التزامات نزع السلاح المتفق عليها. وكانت المفاوضات المتعلقة باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية محاولة من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإحراز تقدم في التنفيذ

لإستعراض المعاهدة، الذي عقد في آب/أغسطس، لم يسفر عن وثيقة ختامية بتوافق الآراء، فإننا نقدر العمل المنجز ونحث على مواصلة المحادثات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن تطوير واستخدام التقنيات العسكرية الجديدة هما أيضا مصدر قلق حيث يمكن، في ظل ظروف معينة، أن يسهما في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، فضلا عن القانون الدولي الإنساني، أو ييسرا ارتكابها. وهناك أيضا خطر حيازة جهات فاعلة من غير الدول لها. وفي ذلك الصدد، واستنادا إلى مشروع قرار مقدم من بنما والنمسا، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار 22/51 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي طُلب فيه إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان إعداد دراسة عن آثار التكنولوجيا العسكرية الجديدة على حقوق الإنسان، مع مراعاة المناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة، لنقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الستين.

وفيما يتعلق بصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة، تعرب بنما أيضا عن قلقها إزاء العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للاتجار غير المشروع، وتحت على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعبق، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي. ونرفض استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، ونؤيد العمل الجاري لتحقيق إطار تنظيمي قانوني دولي ذي صلة.

ونتشاطر الاقتناع بأن استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه يجب أن يتم للأغراض السلمية حصرا، مع رؤية مشتركة للمستقبل لصالح جميع البلدان، وفقا لمبادئ وأنظمة القانون الدولي للفضاء. وسيحدد السلام وتعددية الأطراف والتعاون مستقبل النظام الدولي والعالم الذي سنتركه للأجيال المقبلة. وتحول هذا المسار من كونه حقنا إلى كونه واجبا. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لبناء مجتمعات خالية من العنف ومجتمع دولي قائم على العدالة واحترام الالتزامات الدولية. وبهذه

ودون سابق استفزاز على أوكرانيا. كما ندين بشدة الاستفتاءات غير القانونية التي جرت في ظل الاحتلال العسكري الروسي. إن نتائج الاستفتاءات وضم الأراضي الأوكرانية من قبل روسيا هي انتهاكات جسيمة للسيادة الأوكرانية وللميثاق. وينبغي ألا يقبل المجتمع الدولي الضم غير القانوني أو يعترف به. ويجب أن تتوقف الحرب الوحشية على أوكرانيا.

وبصفة عامة، نحن بحاجة إلى خطوة كبيرة إلى الأمام إذا أردنا إحراز أي تقدم في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن العالميين. وينبغي أن يكون تعزيز عالمية المعاهدات الدولية وتنفيذ نصها وروحها المبدأين التوجيهيين لسياستنا الخارجية. ونأسف لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يُختتم باعتماد وثيقة ختامية. ومع ذلك، فإن الالتزامات الملزمة قانوناً بموجب المعاهدة والالتزامات الناشئة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة لا تزال سارية. وتمشيا مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، يجب أن نواصل السعي إلى تحقيق هدفنا في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نهج عالمي فعال لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وسلوفينيا، بوصفها بلداً لديه برنامج نووي مدني مكتمل الأركان وعضواً منتخباً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من 2021 إلى 2023، تتطلع إلى مواصلة تعزيز إسهام الوكالة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وهناك معلم رئيسي آخر على طريق نزع السلاح النووي يجب ألا يغيب عن بالنا، وهو القضاء على التجارب النووية. ويجري إحراز تقدم مطرد من أجل تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن نرحب بذلك. وكما نفعل كل عام، نواصل دعوة جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير، ونحث بصفة خاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التصديق على المعاهدة.

لقد أعربت سلوفينيا مرارا عن دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة. فذلك الاتفاق النووي جزء حيوي من النظام العالمي لعدم

الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورحبنا ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وبناتج الاجتماع الأول للدول الأطراف فيها، بما في ذلك إعلان وخطة عمل فيينا. ونركز اهتماما خاصا على الأهداف الإنسانية للمعاهدة المنصوص عليها في المادتين 6 و 7، بوصفها التزامات إيجابية لمعالجة الضرر الناجم عن استخدام وتجارب الأسلحة النووية في الماضي ومنع هذا الضرر في المستقبل.

ونوصي كذلك بأن تشدد الدول على الأثر الإنساني للأسلحة النووية بوصفه مسألة بالغة الأهمية، بالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة. ونشجع جميع الدول على الإسهام في عملنا المتعلق بتوفير العدالة لضحايا الأسلحة النووية، وذلك بالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية والتوقيع والتصديق عليها لضمان عالميتها. وأريد أن أقول إن أي شخص يتسم بالإنسانية ويؤمن برفاه البشرية وسلامها يجب أن ينضم، وأي شخص لا يؤمن بذلك ليس جزءا من المجتمع البشري، على الرغم من أنني أشعر بالأسف لأنني مضطر لقول ذلك. وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. ونرحب بالمبادرات التعليمية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وبجهود المجتمع المدني لتثقيف الشباب وتمكينهم.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، تود سلوفينيا أن تهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، سيدي، وأن تؤكد لكم وللمكتب دعمنا الكامل.

وتؤيد سلوفينيا البيان العام الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2)، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لا يمكن إنكار التحديات المعقدة الراهنة على الساحة الجيوسياسية. ويتعرض الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح لضغوط هائلة ويشكل ذلك مسؤولية جسيمة. وفي الوقت نفسه، فإن غزو الاتحاد الروسي لبلد ذي سيادة، وهو أوكرانيا، انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن أنه يقوض بشدة الأمن والاستقرار العالميين. ونكرر إدانتنا القوية لعدوان روسيا غير المبرر

دعماً للنشاط لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأود أيضاً أن أكون واضحاً في أن سلوفينيا تؤيد تأييداً تاماً آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وفيما يتعلق بالمسائل السيبرانية، نرحب بإنجازات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى إعداد مشروع قرار بشأن وضع برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

تتزايد أهمية علاقة المنظور الجنساني بنزع السلاح. ووفقاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، نحن ملتزمون بدعم التنوع الجنساني ومشاركة المرأة وتوليها القيادة بطريقة متساوية وكاملة وفعالة في أعمال سياسات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

أخيراً، أود أن أسلط الضوء على عنصر لا غنى عنه في الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة، وهو اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وسلوفينيا بلد ملتزم منذ أمد بعيد بالإجراءات المتعلقة بالألغام وبهدف إيجاد عالم خال من الألغام الأرضية. وأكد من جديد دعم بلدي المستمر، بما في ذلك الدعم المالي، لوحدة دعم تنفيذ الاتفاقية. وعلى نفس المنوال، أود أيضاً أن أشيد بإنجاز هام، تحقق بفضل مبادرة من أيرلندا، في مجال تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويؤيدكم وفد بلدي تأييداً تاماً.

إننا نجتمع في وقت يُقوض فيه الأمن الدولي من قبل دول مستعدة لتجاهل القواعد والمعايير الدولية الراسخة والسعي بدلاً من ذلك إلى تحقيق أهدافها من خلال ممارسة القوة والعدوان. وكما أكدت وزيرة خارجية أستراليا في خطابها أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/77/PV.11)، "لا يمكننا أن نقبل وضعاً تحدد فيه البلدان الكبيرة مصير البلدان الصغيرة". ولهذا السبب، لا يمكن أن

الانتشار النووي ويجب الحفاظ عليه. ولذلك، ندعو إيران إلى التصرف وفقاً للخطة والعودة إلى تنفيذها بالكامل. كما نشجع إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل حل جميع مسائل الضمانات المعلقة.

وتشيد سلوفينيا بالطريقة الشفافة التي تعاملت بها أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع احتمال حصول أستراليا على غواصات مسلحة تسليحاً تقليدياً وتعمل بالطاقة النووية. ونتوقع من هذه الدول الثلاث الشريكة في الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة "شراكة أوكوس" أن تواصل السعي إلى تحقيق أهدافها بالتعاون مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية. ونرحب بالتقرير الذي أصدره المدير العام للوكالة في 9 أيلول/سبتمبر عن ضمانات الوكالة فيما يتعلق بشراكة أوكوس.

إن عمليات الإطلاق غير القانونية للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا العام انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن وهي تقوض السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتجدد سلوفينيا نداءها العاجل إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدخول في حوار مع الأطراف المعنية للتمكن من اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدخول في مفاوضات تهدف إلى تحقيق عودتها إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، نود أن نعرب عن التزامنا بالإسهام في التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية والدورة الاستثنائية الخامسة للدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونود أن نشدد على الأهمية التي نوليها لتحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وستواصل سلوفينيا، بوصفها عضواً في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، تقديم

تحملتها شعوب أممنا الأولية بشكل غير متناسب، نرحب بالأنشطة التي عقدت هذا العام للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما زلنا مصممين على دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ ونحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك، ونشجع الدول على تقديم مشروع قرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لهذا العام. وتواصل أستراليا أيضا مناصرة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمن للناس على اختلافهم من حيث النوع الجنساني في المحافل والمنظمات الأمنية الدولية. وهذه ليست مسألة مساواة فحسب، بل مسألة فعالية. فالتنوع يجلب القوة والإبداع والطاقة. ولأسباب نفسها، نؤيد تأييدا تاما المشاركة المجدية للشباب في ميداننا.

وتدين أستراليا ما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تطوير مستمر لبرامج نووية وبرامج للقذائف التسيارية غير مشروعة ومزعزعة للاستقرار، بما في ذلك التابع غير المسبوق لعمليات الإطلاق المزعزعة للاستقرار التي أجرتها مؤخرا مثلما حدث في الأسبوع الماضي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم استئناف التجارب النووية والامتنال الكامل لقرارات مجلس الأمن التي تطالبها بالتخلي عن أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن برامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية، بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ، شأننا شأن آخرين، إزاء فشل إيران في حل المسائل المعلقة المتعلقة بضمانات معاهدة عدم الانتشار بطريقة كاملة وذات مصداقية تقنياً. ونشدد على دعم أستراليا القوي للعمل المهني الذي يقوم به المدير العام وموظفو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سعيهم إلى تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تدعو أستراليا جميع الدول الأطراف إلى إعادة الالتزام بتخليص العالم من هذه الأسلحة. وننتطلع إلى العمل مع

يصبح غزو روسيا الأحادي الجانب وغير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا أمرا عاديا ولا يمكن التقليل من خطورته. إن هجوم روسيا على أوكرانيا هجوم على جميع البلدان الصغيرة الحجم. وهجماتها بالقذائف التي تستهدف المدنيين في أوكرانيا، بما في ذلك في كييف، وتهديدات الرئيس بوتين المستمرة بالتصعيد أمر يستحق الشجب. نقف مع أوكرانيا وشركائنا في إدانة الاستثناءات الروسية السورية. ونقف مع أوكرانيا وشركائنا دعما لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وتدعو روسيا مرة أخرى إلى الانسحاب الفوري من الأراضي الأوكرانية. ولا يساورنا شك في العواقب المروعة للحرب النووية على البشرية والبيئة والحضارة. وتؤكد تهديدات الرئيس بوتين النووية الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية علينا جميعا والحاجة الملحة إلى إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي. وظلت أستراليا تسعى دائما إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وسنضاعف جهودنا لتحقيق ذلك الهدف ونحو تعزيز نظام عدم الانتشار.

لقد أظهر المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة التزام جميع الدول الأطراف فيها، باستثناء دولة واحدة، بالنهوض بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتواصل المعاهدة تحقيق فوائد أمنية ملموسة لنا جميعا، ومن ثم لا يمكن أن تردعنا أفعال تتم عن سوء نية من دولة واحدة. ولدينا فرصة لزيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار من خلال الفريق العامل الذي سيتم إنشاؤه لهذا الغرض. وكان من دواعي سرور أستراليا أن هذا الإسهام من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح قد حظي بدعم الدول الأطراف، وسنشارك مشاركة كاملة في ذلك العمل الهام. وستواصل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة العمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة تطبيق أعلى الضمانات الممكنة على برنامج الدفع النووي البحري الأسترالي. إن التزام أستراليا بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة راروتونغا التزام ثابت ولا يتزعزع.

وتفخر أستراليا بأنها تنهض بجدول أعمال السياسة الخارجية للأمم الأولى. وبوصفنا بلدا عانى من عواقب التجارب النووية، وهي عواقب

وفي الختام، ونحن نتناول عملنا الهام في اللجنة الأولى، ينبغي أن نظل مركزين على أهدافنا المشتركة ونعمل بشكل تعاوني يتجاوز الانقسامات.

السيد بريس أيساران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإنجليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها في اللجنة، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب الآخرين أكبر نجاح ممكن تحت قيادتكم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2)، وكذلك البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل الأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن البشرية تمر بمرحلة مفزعة تتسم بتدهور متزايد وخطير في الاتفاقات الأمنية الدولية، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. إن تزايد أوجه عدم المساواة، والأزمات المنهجية المستمرة والجديدة على جميع المستويات، وتزايد أعداد النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى أنواع جديدة من الحروب، هي بعض علامات هذا العصر من التحولات الكبيرة التي تتسم بعدم الاستقرار وعدم اليقين وانعدام الثقة. وفي مواجهة هذا الواقع المعقد، وبهدف وحيد هو صون السلام والأمن الدوليين، يجب على اللجنة الأولى أن توجه جهودها نحو وقف تآكل الثقة بين أعضاء المجتمع الدولي، وتجديد قدرة تعددية الأطراف والقانون الدولي، وحماية ميثاق الأمم المتحدة بغية تيسير خفض تصعيد النزاعات بشكل عام. وتجاهل هذه المسائل، استناداً إلى حسابات انفرادية تسعى إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي ودون اعتبار لإمكانية عودة مواجهة نووية افتراضية، يمكن أن يؤدي بالبشرية إلى مأزق مأساوي. ويشكل تجنب هذه الكارثة التي تلوح في الأفق جزءاً حاسماً من المهمة الماثلة أمام منظمتنا، ولا سيما اللجنة الأولى.

والشلل الذي حدث في المؤتمرات السابقة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، دليل على فقدان التدريجي للثقة بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، ولكنه

الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتحقيق نتائج مجدية في المؤتمر الاستعراضي في وقت لاحق من هذا العام. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لكسر حالة الجمود التي سادت في العقدين الماضيين.

وتسهم الأسلحة التقليدية يوميا في موت البشر ومعاناتهم في السياقات المدنية وسياقات النزاعات على حد سواء في جميع المناطق، وتتطلب تحدياتها اهتماماً مركزاً من المجتمع الدولي. وفي بيئة تمس فيها الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي، رحبت أستراليا بالنتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء هذا العام من قبل الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2022/1). وكان اختتام المفاوضات حول إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان نقطة مضيئة أخرى في عام 2022. وتتطلع أستراليا إلى التوقيع رسمياً على ذلك الإعلان في دبلن في الشهر المقبل. ونشجع كذلك جميع الدول على تقديم مشروع قرار هذا العام بشأن التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ونتحمل جميعاً مسؤولية العمل معاً لإدارة تحديات الأمن الدولي المعقدة في ميدان الفضاء الإلكتروني، وتركيز جهودنا على تعزيز السلام وتجنب النزاع في ذلك المجال. ولا تزال أستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتصدي لتلك التحديات وتؤكد من جديد التزامها بالعمل وفقاً للإطار الذي وضع من خلال التقارير التوافقية لأفرقة الخبراء الحكوميين السابقة والاجتماع الافتتاحي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأستراليا، بوصفها بلداً له مصالح متنامية في الفضاء الخارجي، ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتلك المناقشة الهامة تزيد الوعي بالكيفية التي يمكن بها للنهج القائم على السلوك أن يساعد في الإسهام في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونحث جميع البلدان على المشاركة فيها.

واستخدامها سلميا. وفي الوقت نفسه، تدين فنزويلا تطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد الدول التي استخدمت هذه الأداة، التي لها إمكانية الإسهام في التنمية الشاملة لشعوبها، بطريقة سيادية وفي امتثال للقانون الدولي.

ونؤيد تعزيز الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها الرامي إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في انسجام مع البيئة والصحة البشرية. وتشدد فنزويلا، في معرض تأكيد إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ودعمها الثابت للجهود الرامية إلى إزالتها كلياً وبشكل كامل، على الطابع التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتؤكد على ضرورة تجنب تسييسها وتسييس عملها.

وعلى الصعيد العالمي، ما زلنا نشهد تحولات مهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو مجال يرتبط بشكل متزايد بإدارة جميع الأنشطة البشرية تقريبا. ومع تقدم التكنولوجيا، تتأثر مهام الناس في كل مكان بهذه التطورات. وفي نفس الوقت تتزايد الشواغل المشروعة بشأن أمن هياكل الدولة الأساسية الحيوية. وفي ذلك الصدد، تشدد فنزويلا على أنه على الرغم من النهج المتباينة إلى حد كبير تجاه الأمن الدولي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في إنشاء إطار دولي ملزم قانونا بشأن الاستخدام المسؤول والسلمي لتلك التكنولوجيات، إطار يوفر الأمن فيما يتعلق باستخدامها، بما في ذلك ضد الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية، مع الاعتراف بالتفاوتات التكنولوجية القائمة والحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والمساعدة التقنية في هذا المجال.

وفي الختام، يعيد وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية تأكيد التزامه بالإسهام النشط والبناء في عمل هذه اللجنة الهامة.

السيد فيليبس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن دولة أنتيغوا وبربودا المكونة من جزيرتين. ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جزر البهاما، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وإندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

لا يعفيها من الامتثال لها. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى حل توفيقي جعل من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء في آخر مؤتمر استعراضي، ترى فنزويلا أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأن تنفيذها يمكن أن يكون مفيدا جدا في احتواء الاتجاهات الخطيرة ونزع فتيلها. وفي ذلك الصدد، نصر على أن هناك حاجة إلى إجراء استعراض شامل للامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار في ركائزها الثلاث، من أجل إحراز تقدم فعال نحو هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال إزالتها بشكل تام وكامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وغير تمييزي. وكذلك نأمل أن يقربنا دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ من الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية عاجلا وليس آجلا.

فالقضاء على الأسلحة النووية واجب سياسي وأخلاقي يهم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإنها تشكل خطرا وشيكا يهدد كل شكل من أشكال الحياة على كوكبنا. وفي ذلك الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد أنه لن يتسنى المضي قدما نحو سلام دائم وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إلا من خلال الحوار السياسي، الذي يمكن أن يحقق السلام والاستقرار في تلك المنطقة بأسرها. ونود أن نشدد على أن الوقت قد حان لتغيير الطريقة التي عولجت بها هذه المسألة والتحرك نحو نهج استباقي وشامل وبناء. ويحدونا الأمل في تنفيذ تدابير بناء الثقة والمصالحة التي يجب أن تأخذ في الحسبان بالضرورة الشواغل المشروعة والمعقولة لسلطات بيونغ يانغ. وفي الوقت نفسه، نرفض أي تدخل أو استفزاز من قبل دول خارج المنطقة.

وتدرك فنزويلا دور العلوم والتكنولوجيا النووية في تطبيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب نعيد تأكيد دعمنا لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار، ونعيد تأكيد حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية

وأود أن أبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، وأعضاء مكتبكم على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. ونود أن نؤكد لكم دعم أنتيغوا وبربودا الكامل. كما نتقدم بالشكر للسيد عمر هلال، رئيس الدورة السادسة والسبعين، ومكتبه على جهودهم المثابرة والدؤوبة لتوجيه أعمال اللجنة.

لقد سلطت الأزمات العالمية العديدة المتعلقة بالاقتصاد والأمن والصحة التي نواجهها حالياً الضوء على الحقيقة الأساسية المتمثلة في أننا جميعاً بحاجة إلى التعاون ودعم بعضنا البعض في مواجهة تحدياتنا المشتركة والتصدي لها. ويرى وفد بلدنا أن ذلك القياس يمكن استخدامه في التعامل مع العديد من التحديات الحرجة التي تصدت لها اللجنة الأولى. فيجب علينا أن نحقق السلام والأمن العالميين، على أساس مصلحتنا الجماعية، وأن نرفض الروايات التي تؤدي إلى الانقسام. وكذلك ندعو الدول الأعضاء إلى التحرك إلى ما يتجاوز البديهيات الفضفاضة وصوب التزامات ملموسة بالسلام والأمن لصالح جميع مجتمعاتنا.

وكمثال على ذلك، يساور أنتيغوا وبربودا قلق بالغ إزاء الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إننا نكرر في كل عام القول بأن بلدان منطقة البحر الكاريبي ليست مصنعة للأسلحة الصغيرة والذخائر أو مستوردة لها على نحو ذي بال. غير أننا ما زلنا نشهد زيادة في استخدام تلك الأسلحة، الذي يؤدي إلى أعمال العنف وسط مواطنينا ويلحق الضرر باقتصاداتنا ويتسبب في معاناة أفراد مجتمعاتنا. إننا بحاجة إلى إعادة توجيه فحوى نظرنا في عمل اللجنة نحو العنف المسلح الذي تشهده المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك العنف الذي تشارك فيه العصابات المسلحة والجريمة المنظمة والعنف الجنساني. ومن ذلك المنطلق، سشارك أنتيغوا وبربودا في تقديم مشروع القرار الذي تقدمه ترينيداد وتوباغو مرة كل سنتين المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، الذي يعترف بدور المرأة المحوري في الجهود الرامية إلى معالجة السلم والأمن العالميين. ونحث جميع الدول الأعضاء على

مواصلة تأييد مشروع القرار الحاسم هذا. فهو يوفر صلة أساسية بين نزع السلاح والمسائل التي يجب معالجتها إذا أريد لعملائنا أن يكون له تأثير على حياة الناس في مجتمعاتنا.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن تعكس الصكوك الحاسمة التي تتناول الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، بما في ذلك برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي المصاحب له ومعاهدة الاتجار بالأسلحة، على نحو تام مشكلة العنف المسلح في جميع اعتباراتها. وستواصل أنتيغوا وبربودا إثارة هذه المسألة والتطلع إلى دعم المجتمع الدولي إذ نسلم بأهمية التصدي للعنف المسلح المتفشي باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مدركين بأن الغالبية العظمى من الوفيات والإصابات الناجمة عن تلك الأسلحة عادة ما تكون نتيجة لأعمال العنف والجريمة ضد المدنيين. وتشمل الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها بذل جهود متضافرة لإزالة التقوقع الذي يفصل بين المناقشات بشأن التنمية ونزع السلاح. وتذكر أنتيغوا وبربودا جيداً التكاليف المتزايدة للإنفاق على الأمن الوطني والإقليمي والأثر المدمر للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر المنطقة، وما ينتج عنه من عنف، على مجتمعاتنا.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، من الواضح لشعب أنتيغوا وبربودا أن أي تقييم لأثر الأسلحة النووية يوفر دليلاً لا يمكن دحضه على أن تلك الأسلحة تسبب خسائر في الأرواح وتشريداً على نطاق كارثي. ويؤدي ذلك التدمير كذلك إلى إلحاق ضرر دائم بالصحة والبيئة وإلى عواقب لا يمكن إصلاحها أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والنظام الاجتماعي. وعلاوة على ذلك فإننا ندرك تماماً، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، أن موقعنا الاستراتيجي وحدودنا البحرية التي يسهل اختراقها وواقعنا الاجتماعي والاقتصادي يجعلنا أهدافاً سهلة محتملة للإرهاب النووي.

وتشيد أنتيغوا وبربودا بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وعقد اجتماعها الأول للدول

لقد سلطت الأزمات العالمية العديدة المتعلقة بالاقتصاد والأمن والصحة التي نواجهها حالياً الضوء على الحقيقة الأساسية المتمثلة في أننا جميعاً بحاجة إلى التعاون ودعم بعضنا البعض في مواجهة تحدياتنا المشتركة والتصدي لها. ويرى وفد بلدنا أن ذلك القياس يمكن استخدامه في التعامل مع العديد من التحديات الحرجة التي تصدت لها اللجنة الأولى. فيجب علينا أن نحقق السلام والأمن العالميين، على أساس مصلحتنا الجماعية، وأن نرفض الروايات التي تؤدي إلى الانقسام. وكذلك ندعو الدول الأعضاء إلى التحرك إلى ما يتجاوز البديهيات الفضفاضة وصوب التزامات ملموسة بالسلام والأمن لصالح جميع مجتمعاتنا.

وكمثال على ذلك، يساور أنتيغوا وبربودا قلق بالغ إزاء الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إننا نكرر في كل عام القول بأن بلدان منطقة البحر الكاريبي ليست مصنعة للأسلحة الصغيرة والذخائر أو مستوردة لها على نحو ذي بال. غير أننا ما زلنا نشهد زيادة في استخدام تلك الأسلحة، الذي يؤدي إلى أعمال العنف وسط مواطنينا ويلحق الضرر باقتصاداتنا ويتسبب في معاناة أفراد مجتمعاتنا. إننا بحاجة إلى إعادة توجيه فحوى نظرنا في عمل اللجنة نحو العنف المسلح الذي تشهده المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك العنف الذي تشارك فيه العصابات المسلحة والجريمة المنظمة والعنف الجنساني. ومن ذلك المنطلق، سشارك أنتيغوا وبربودا في تقديم مشروع القرار الذي تقدمه ترينيداد وتوباغو مرة كل سنتين المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، الذي يعترف بدور المرأة المحوري في الجهود الرامية إلى معالجة السلم والأمن العالميين. ونحث جميع الدول الأعضاء على

وقد سرت أنتيغوا وبربودا كثيرا بالعمل مع المجتمع الدولي بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ورحبنا بالاختتام الناجح للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما استفدنا كثيرا من دعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما من خلال الدعم المنسق للجماعة الكاريبية. وفي المنطقة، تعمل أنتيغوا وبربودا مع وكالة الجماعة الكاريبية المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية لمعالجة شواغلنا الأمنية الإقليمية. واستفدنا كذلك من الاتفاقات الثنائية والدعم المقدم من العديد من شركائنا الإنمائيين، ونحن ممتنون لدعمهم. إن تعبيرات المساعدة الملموسة تلك، سواء من خلال نقل التكنولوجيا أو التدريب أو تمويل المشاريع أو غير ذلك، هي السبيل الوحيد لسد الثغرات في القدرات التي قد تعزز نقاط الضعف الأمنية مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب مدمرة.

وتسلم أنتيغوا وبربودا بالدور الهام الذي تؤديه الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في جهودنا لتحقيق السلام والأمن في إطار منطقة الجماعة الكاريبية دون الإقليمية. ونرحب بمنظورها الفريد وإسهامها القيم في جهود بناء القدرات والدعوة ونقدها. وتقف أنتيغوا وبربودا إلى جانب المجتمع الدولي ونذكر ونعزز الطرق المحددة التي يمكن بها لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة تعزيز السلام والأمن العالميين ومساعدتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك نتطلع إلى مزيد من المشاركة والتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا في هذه المناقشات، ونعمل نحو المستقبل الذي نريده مع ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

السيد شريف (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم تهنئة حارة، السيد الرئيس، على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. وكذلك أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

الأطراف في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2022، الذي اعتمد فيه إعلان وخطة عمل. ومن المأمول أن تسهم المعاهدة في تعزيز الهدف العالمي المتفق عليه المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. وقد صدقت أنتيغوا وبربودا على المعاهدة في عام 2018 وهي ملتزمة تماما بتنفيذها. وسنواصل المشاركة البناءة في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، تشعر أنتيغوا وبربودا بخيبة أمل إزاء الإخفاقين المتتاليين للمؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية قائمة على توافق الآراء، على الرغم من الالتزامات البناءة التي قطعت، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر من تقديم توصيات محددة بشأن تحقيق نزع السلاح النووي، الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعيد أنتيغوا وبربودا تأكيد استعدادها للمشاركة في المناقشات والمفاوضات المقبلة بطريقة بناءة وشفافة وشاملة.

وإلى جانب الشواغل التقليدية المتعلقة بالأمن الدولي، تسلم أنتيغوا وبربودا بأن التقدم التكنولوجي يؤثر على كيفية فهمنا للسلام والأمن الدوليين. ومع استمرار عدم الاستقرار في الأمن الدولي في جميع أنحاء العالم والأدلة المتزايدة على استخدام منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل في النزاعات المعاصرة، لا بد من قيادة سياسية لمنع العواقب المدمرة للسماح لتطوير واستخدام منظومات الأسلحة هذه بالانتشار.

وتستكشف أنتيغوا وبربودا المخاطر الجديدة المحتملة التي تشكلها الهجمات الإلكترونية على سيادتها الإقليمية. وقد أظهر لنا التاريخ الحديث بالفعل أنه يجب على الدول أن تولي اهتماما جادا لزيادة أمنها السيبراني. ومن المسلم به أن المهمة تمثل تحديا إلى حد ما للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل أنتيغوا وبربودا، ولكننا نبني قدرتنا من أجل حماية مصالح الدولة ومواطنينا. ونعرب عن تقديرنا للدعم المقدم من المملكة المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين لمساعدة أنتيغوا وبربودا على بناء قدرتها في هذا المجال.

وحسن النية في الوفاء بالالتزامات، زخما إيجابيا. وما زلنا نعتقد أن البشرية ستكفل - إدراكا منها لضعفها - أن يسود السلام. وبذلك الروح، نشيد بتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية حتى عام 2026 وندعو إلى تجديد الالتزامات بموجب المعاهدة.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، نعتقد أنه على الرغم من المشاكل الحالية هناك، سيظل من الممكن إقامة حوار بناء بشأن نزع السلاح النووي بغية تحقيق سلام دائم يمكن أن يضمن الرخاء والاستقرار في بلدان المنطقة. وكذلك نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونأمل أن تكلل المفاوضات الجارية الآن بالنجاح.

وتود تونس أن تشدد على المساهمة الهامة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشيد بعقد الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بعد النجاح في عقد الدورة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد مكن المؤتمر من إحراز تقدم في تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لمقرر الجمعية العامة 546/73 فمن شأن تحقيق ذلك الهدف أن يسهم حقا في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف المعنية في الدورة المقبلة للمؤتمر، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام تونس باتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وأكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي عليهما. ونعرب عن شجبنا لحالات استخدام الأسلحة الكيميائية التي سجلت في السنوات الأخيرة ونكرر موقفنا المبدئي الذي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية بأشد العبارات.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية والاتجار بها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، والعراق، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/77/PV.2).

إن عملنا يتم في سياق مليء بالتحديات، يتفاقم بسبب المخاطر والتهديدات المتزايدة التي تواجه البشرية. فإلى جانب الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا وتباطؤ التنمية والأزمة الاقتصادية العالمية والقضايا المناخية والبيئية المثيرة للقلق، نشهد كذلك نزاعات مسلحة ناشئة ومنتامية ومظاهر للإرهاب تؤدي إلى عدم استقرار غير مسبوق. وفي الوقت نفسه، نشهد كذلك نفقات عسكرية متزايدة تؤدي إلى تزايد مخزونات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

ذلك هو السياق الذي يسلط الضوء على الأهمية الحاسمة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتعيد تونس تأكيد دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح. ونعتقد كذلك أن من الأهمية بمكان أن تتضمن جميع الدول إلى معاهدة عدم الانتشار لضمان عالميتها. وتعتقد تونس أن عدم الانتشار النووي أولوية مطلقة في مجال نزع السلاح وتأسف لعدم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، ولا سيما في المؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نعيد تأكيد التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول إلى التوقيع والمصادقة عليها حتى تدخل حيز النفاذ. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي، على النحو المقرر بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، سيتيح فرصة هامة لدراسة التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وزيادة تعزيز ذلك الهدف النبيل.

ومن المهم إعادة بناء الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. فهذه الثقة هي أساس أي مشاركة وستيسر المفاوضات وتساعد على التغلب على سوء الفهم المتبادل والشك الذي كثيرا ما يقوض جهود نزع السلاح. وستوجد الثقة، التي تقوم على الشفافية

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام تونس بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وأن أؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاون وفد بلدي في الإسهام في إنجاح أعمال اللجنة الأولى.

السيد ديوب (موريتانيا): يسعدني في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادتك على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونعرب عن تهانينا للجزائر بصفتها مقررا للجنة الأولى، وكذلك لباقي أعضاء المكتب. كما نعرب عن عميق التقدير والشكر للرئيس المنصرف ممثل المملكة المغربية ولمكتبه على الكفاءة والمهنية العالية التي أداروا بها الدورة السابقة للجنة الأولى.

كما تؤيد موريتانيا ما تضمنته بيانات كل من مجموعة عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية التي ألقته الوفود التالية على التوالي: إندونيسيا والعراق ونيجيريا (انظر A/C.1/75/PV.2). ولايفوتني في هذا المقام أن أثنى أيضا الجهود الكبيرة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش والسيد تشابا كوروشي، رئيس الدورة العادية الـ 77 للجمعية العامة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في سبيل الاهتمام بهذا المسار الهام والحرص على تنفيذ أهداف الاتفاقيات والقرارات الدولية في هذا الشأن رغم ما يشهده العالم اليوم من تداعيات التعافي من جائحة كوفيد-19 ومن توترات سياسية دولية ألفت بظلالها على شعوب العالم.

اسمحوا لي أن أخبر جمعكم الموقر بأن الجمهورية الإسلامية الموريتانية وقعت في وقت مبكر على جميع الآليات القانونية في مجال الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق تحتضن موريتانيا الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل الخمس التي تسعى إلى حماية الوحدة الترابية والعمل المشترك من أجل التعاون وضمان استتباب السلم والأمن في فضاء منطقة الساحل. وقد صنفت موريتانيا من بين أفضل الدول أداء في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من الألغام المضادة للأفراد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بجنيف. كما كانت من بين دول كثيرة صادقت على معاهدة حظر

لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وتشدد تونس على ضرورة التنفيذ الشامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب وتشدد على أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في ذلك المجال. إن تونس طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وكذلك أيدنا اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، إذ أننا نعتقد أنها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في حل مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، من دون المساس بالحق المشروع للدول في الحصول القانوني على الأسلحة والذخائر التقليدية من أجل الدفاع عن النفس ولاحتياجاتها الأمنية.

ونشاطات المجتمع الدولي قلقه إزاء تزايد عسكرة التكنولوجيات الجديدة، الأمر الذي أسهم في سباق تسلح نوعي خارج عن السيطرة، بما في ذلك على المستوى الاستراتيجي. فالقذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والأسلحة الفضائية والاستعدادات للحرب السيبرانية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل والتلاعب البيولوجي والعصبي الذي يستهدف الجنود، كلها تطورات مثيرة للقلق. ونعتقد أن الأطراف الفاعلة الرئيسية التي تقف وراء تلك التطورات تتحمل مسؤولية خاصة عن عكس الاتجاهات الخطيرة الحالية. ونعتقد أن الفضاء الخارجي ينبغي أن يظل خاليا من النزاعات والتسلح. ونرحب بالاستعداد لعقد حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفضاء في إطار مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وتؤيد تونس تعزيز التعاون الدولي من أجل الاستخدام السلمي لتلك التكنولوجيات الجديدة والتخفيف من حدة التهديدات التي يشكلها استخدامها الخبيث. وكذلك نشدد على أهمية إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة بشأن هذه المسائل.

مؤتمر استعراض عام 2015، في التوصل إلى وثيقة ختامية. وفي هذا الإطار تؤكد موريتانيا، في ظل الظروف الدولية الحالية والمعقدة، أن السلم والأمن الدوليين لن يتحققا في عالم تسوده التهديدات باستخدام الأسلحة الفتاكة وسباقات التسلح وأن جهود نزع السلاح ينبغي أن تستمر وتتضاعف حتى وإن كانت الظروف الدولية الحالية غير مثالية.

لكننا من جهة أخرى نرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بتوافق الآراء تمهيدا لعقد مؤتمر الاستعراض الرابع لبرنامج العمل خلال عام 2024. كما نتطلع إلى إسهام الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية في التعاطي مع هذه الأسلحة على المستويات كافة، سواء منها الدولية أو الإقليمية وحتى الوطنية. وكذلك نؤكد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع الجماعات الإرهابية من حيازتها. كما نذكر العالم بأن تطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية وضرورة توجيه تلك الموارد والمقدرات الهائلة إلى التوعية بالخطر المحدق بالبشرية جراء انتشارها.

إن انعقاد الدورة السابعة والسبعين في ظروف سياسية استثنائية جراء الحروب التي تشهدها العديد من مناطق العالم وكذلك الظروف الصحية بسبب التعافي المتباطئ من جائحة كوفيد-19 يعد أمرا هاما لدول العالم لتذكيرهم بمخاطر الأسلحة بشكل عام وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بشكل خاص وبضرورة إزالتها على نحو تام من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتوجيه مقدرات الدول ومواردها إلى البناء والتنمية المستدامة، خاصة في المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم حاليا التي تتمثل في استمرار تزايد مستويات التوتر في الأقاليم وعلى المستوى الدولي وكذلك انتشار النزاعات.

وخاتما فإننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ندعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى تجنيب العالم شبح المآسي التي يخلفها

انتشار الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليه 2017 - تلك المعاهدة التي تشكل مفصلا هاما ومساهمة بارزة بهدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما تشرفت موريتانيا بالتوقيع على برنامج الإطار الثالث للفترة 2020-2024 للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما رسمت خطة وطنية محكمة لدعم الأمن النووي.

تؤكد موريتانيا على الدور الهام لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، رحبنا بإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في جميع مناطق العالم، بما في ذلك انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب مقرر الجمعية العامة 546/73 وتشيد بنجاح تلك الدورة في التوصل إلى نتائج إيجابية. كما نشم ما توصلت إليه الدورة الثانية برئاسة دولة الكويت من مخرجات هامة نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر. ونتطلع إلى نجاح الدورة الثالثة التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة دولة لبنان باعتماد المزيد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة.

لا شك في أن انعقاد هذه الدورة بالتزامن مع الذكرى الثانية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ والذكرى السابعة والعشرين لتمديد المعاهدة أمر يدعونا جميعا إلى الحفاظ على هذا المكسب والمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الدولية التي نشم منها ما شهده العالم في 2017 بالتوصل إلى صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية بما يعكس أهمية إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي إلى جانب ما يمثل انتشار هذه الأسلحة من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.

كما نعرب عن أسفنا لفشل مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2022 للمرة الثانية على التوالي بعد

الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم الانتشار لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، بسبب معارضة الاتحاد الروسي في وقت كان من الأهمية بمكان أن يؤكد فيه المجتمع الدولي من جديد التزامه بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومع ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى تقييم المناقشات البناءة في المؤتمر الاستعراضي والمضي قدماً بشأن مسائل مثل الحد من المخاطر النووية، والتحقق من نزع السلاح، وتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإحراز تقدم نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية، ونحث إسرائيل والهند وباكستان على اختيار الجانب الصحيح من التاريخ والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وتظل معالجة أزمات الانتشار الخطيرة أولوية عليا كذلك. ولا بد من معالجة عدم الامتثال. وإذ ترفض إيران العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، فإنها تطور برنامجها النووي بسرعة تتدرج بالخطر. كما إن إيران تقف في تعارض مع الالتزامات الملزمة قانوناً بموجب اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يضعف أساس نظام معاهدة عدم الانتشار للتحقق. وتظهر هذه التطورات أهمية تصديق إيران على البروتوكول الإضافي، الذي سيكون ضماناً للسيطرة الفعالة على البرنامج النووي إلى ما يتجاوز أي تاريخ انتهاء لصلاحية خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتواصل كوريا الشمالية الاستخفاف بالقواعد الدولية، كما يتضح من تصعيدها في إجراء التجارب الصاروخية وتغييراتها التشريعية. وينبغي اتخاذ خطوات ترمي إلى السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب مواصلة الضغط الدولي، بما في ذلك من خلال تطبيق جميع الدول، من دون استثناء، الجزاءات تطبيقاً صارماً.

ولا يمكننا أن نشعر بالرضا عن الوتيرة الحالية لنزع السلاح النووي. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ المزيد

السلاح النووي والأسلحة المشابهة. كما ندعو إلى مد جسور التواصل والعمل المشترك في إطار احترام خصوصيات وسيادة جميع البلدان وتكريس العدالة والمساواة ونشر ثقافة السلام والتسامح بين الشعوب وبناء منظومة دولية قادرة على تحقيق العدالة وخلق عالم آمن مستقر وقادر على مواجهة التحديات. ونرجو أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح المنشود.

السيدة مارشاند (بلجيكا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً (انظر A/C.1/77/PV.2)، ويشرفني أن أدلي ببعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

تتعدّد دورة اللجنة الأولى لهذا العام في وقت وصلت فيه تعددية الأطراف الفعالة إلى أدنى مستوى لها. فعدوان روسيا من دون استقزاز وغير المبرر على أوكرانيا يهز أساس النظام الدولي القائم على القواعد. والحرب تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وتقوض بشدة السلم والأمن الأوروبيين والعالميين. إن ضم روسيا غير القانوني لأربع مناطق إضافية في أوكرانيا انتهاك صارخ لسيادة أوكرانيا الوطنية وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن للدول أن تبقى محايدة في هذا النزاع أو أن تتدب عواقب الحرب فحسب. فلا بد لها من اتخاذ موقف ومواجهة محاولة موسكو إعادة رسم خريطة العالم بالقوة.

إن خطاب روسيا النووي الاستقزازي والخطير يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما يساورنا قلق بالغ إزاء المخاطر الجسيمة الناجمة عن هجمات روسيا على المنشآت النووية الأوكرانية واستيلائها غير القانوني على أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا. ونؤيد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحماية السلامة والأمن النوويين في تلك المواقع. كما ندين الهجمات الإلكترونية الروسية وانتهاكها ل ضمانات مذكرة بودابست الأمنية.

وتؤثر حرب روسيا الاختيارية على نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بطرق عديدة. ونأسف أسفا شديداً لأن المؤتمر

الأمين العام "نزع السلاح الذي ينفذ الأرواح"، ينبغي لنا بالتالي أن نعزز صكوك تحديد الأسلحة التقليدية. واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية تتفادان الأرواح يوما بعد يوم. وينبغي أن ينضم المزيد من الدول إلى تلك المعاهدات. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرا بزيادة تقريب سياستها من اتفاقية أوتاوا لتنماشى معها.

وتظل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة محفلا بالغ الأهمية في المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية. ولذلك من الأهمية بمكان، في إطار هذه الاتفاقية، مواصلة الاستفادة من الإنجازات السابقة ومعالجة أي تطور جديد يتعلق بتحديد الأسلحة. ولهذا الأمر أهمية خاصة، بالنظر إلى التحديات الأخيرة التي شكلتها الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والألغام من غير الألغام المضادة للأفراد والاستخدامات الجديدة للأسلحة الحارقة والذخائر العنقودية. ويمكن للجنة أيضا أن تعول على بلدي في تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز توافق الآراء بشأن إطار معياري فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، كما فعلنا في الماضي.

ونود أن نشيد بأيرلندا على توجيهها لنا خلال المفاوضات الصعبة على إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ومع مراعاة القواعد القائمة على النحو الواجب، نعتقد أن هذا الإعلان السياسي التوافقي سيساعد على تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتعزيز امتثاله، لأنه يأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في النزاع المسلح، ولا سيما حرب المدن.

وفيما يتعلق بالأمن في الفضاء الخارجي، تشارك بلجيكا في أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية وتؤيد ولاية هذا المنبر الشامل الرامي إلى وضع معايير ومبادئ توجيهية جديدة تركز على السلوك. وتؤيد بلجيكا كذلك مبادرة الولايات المتحدة بشأن تجارب القذائف ذات الصعود المباشر المضادة للسوائل المدمرة بوصفها خطوة إيجابية نحو منع الحطام الفضائي الذي يعطل الأنشطة والخدمات الفضائية في المدار التي تكتسي أهمية حاسمة للبشرية جمعاء.

من الإجراءات. فلا يعفى أي عضو في معاهدة عدم الانتشار من التزاماته بموجب المادة السادسة. ونأسف أسفا عميقا لأن الصين تزيد بسرعة مخزونها النووي ولا تلتزم بوقف اختياري رسمي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدام الأسلحة النووية. إننا ندعو الصين إلى الاعتراف بمسؤوليتها كقوة عالمية والدخول في مناقشات بشأن تحديد الأسلحة وكذلك في حوار مع أقرانها. ويساورنا القلق أيضا إزاء تصنيع روسيا نظم إيصال جديدة مزعومة للاستقرار.

ولا يمكن لأي دولة تدعو إلى نزع السلاح أن ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية. ويظل تعزيز عالمية المعاهدة أولويتنا. إننا بحاجة إلى معيار عالمي ملزم قانونا، فضلا عن آلية تحقق فعالة ومُعترف بها دوليا. ولا يوجد بديل لمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية، ويسرنا أن عضوية المعاهدة تتزايد باستمرار.

ولا بد من تسخير النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا أمر أساسي لمنع المزيد من التدهور في الحالة الأمنية العالمية. وننتطلع إلى تأييد قوي لمشاريع القرارات التي تتناول صكوكا متعددة الأطراف مثل معاهدة حظر شامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وسنشد بشكل خاص، في المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، على مسألة إدارة السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، التي قدمنا بشأنها وثيقة عمل تحظى بدعم من جميع الأقاليم.

وتؤيد بلجيكا بقوة آلية الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكسينية. وسنكافح المحاولات الرامية إلى إضعاف استقلالية هذا الصك أو إخضاعه للقرارات السياسية.

وفي المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، سندافع عن الأمانة الفنية ضد الادعاءات التي لا مبرر لها وسنعمل على إرساء أساس متين لتعزيز حظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن أسلحة الدمار الشامل تضرب بلا تمييز، ولكن الأسلحة التقليدية هي التي تحصد الأرواح يوما بعد يوم. وتمشيا مع مفهوم

وتود نيكاراغوا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مرة أخرى للمجتمع الدولي أهمية التقدم النهائي نحو نزع السلاح العام والكامل، مع مراعاة أن الأولوية العليا تظل تتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. ونعلق أهمية خاصة على الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الصك الدولي الملزم قانوناً بتوافق الآراء للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ولذلك السبب نأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من جهود الأطراف ورئاسته.

ورحبنا ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية التاريخية وبالنتيجة الناجحة لاجتماعها الأول للدول الأطراف، الذي يكمل المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وسيساعد على تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤمن نيكاراغوا إيماناً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيعزز نظام عدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين ويشكل إسهاماً هاماً في تحقيق نزع السلاح النووي. ونأسف لعدم تنفيذ قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وندعو إلى تنفيذه من دون مزيد من التأخير. وكذلك نؤيد الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للشواغل الإنسانية في المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وعلى الصعيد الإقليمي، نكرر تأكيد أهمية معاهدة تلاتيلولكو، فضلاً عن صلاحية إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

ونرى أن من الضروري مواصلة تعزيز النظام القانوني الذي يحكم الأنشطة في الفضاء الخارجي بغية ضمان الأمن والشفافية في سلوكها. وبصفة خاصة، نؤيد اعتماد معاهدة بشأن منع وحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن منع استخدام القوة أو التهديد

وأخيراً، فيما يتعلق بأمن الفضاء الحاسوبي، تؤيد بلجيكا بقوة السلوك المسؤول للدول في الفضاء الحاسوبي وتنفيذ المعايير الـ 11 التي وافقت عليها الجمعية العامة. ونقدر وندعم عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وكذلك جهود مقدمي مشروع القرار المتعلق ببرنامج العمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي (A/C.1/77/L.73). وتعتقد بلجيكا أن هذا العمل يؤدي دوراً هاماً في توفير فضاء سيبراني أكثر أماناً.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نتقدم بتهانينا إلى الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم. ويمكنهم التعويل على تعاوننا الكامل. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا والجمهورية الدومينيكية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وبلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.2)، والأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بعد مرور سبع سنوات على إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يمكن تبرير استمرار توسيع الترسانات النووية وتحديثها وتطويرها، وسط أزمة صحية غير مسبقة ناجمة عن مرض فيروس كورونا، ما يعرض الجنس البشري وجميع الكائنات الحية لخطر جسيم. ومن الواضح - وبالتالي نكرر التأكيد على - أن جميع الموارد الاقتصادية والمالية المستخدمة لتحديث الأسلحة النووية وتوسيع التحالفات العسكرية وتوجيه العدوان وزعزعة استقرار البلدان يمكن استخدامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة عام 2030، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق عالم أفضل وتنمية بشرية وحياة كريمة لجميع الشعوب.

وتدعو نيكاراغوا إلى نزع السلاح العام والكامل وتلتزم به، وتؤيد القضاء التام على الأسلحة النووية لصالح البشرية. وتحقيق ذلك الهدف هو الإسهام بمسؤولية وبحسن نية في العيش في وئام وسلام وطمأنينة وتقدم وتنمية من أجل سعادة الجميع.

السيد دانييلوف فرشكوسكي (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية):
تولي مقدونيا الشمالية اهتماما خاصا للاستقرار والتعاون الإقليميين بوصفهما عنصرين من عناصر سياستها الخارجية وتبذل جهودا جادة بشأنهما. وقدما هذا العام، مرة أخرى، مشروع قرار في إطار البند 97 من جدول الأعمال، كما فعلنا قبل عامين، بغية ضمان أن نبقى البند المتعلق بزيادة تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون والتكامل في جنوب شرقي أوروبا مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة. لقد بدأنا العملية قبل سنوات عديدة، مدركين قيمتها الحاسمة لأمن المنطقة واستقرارها الدائم وتميمتها المستدامة.

ودخل ما يسمى باتفاق بريسا حيز التنفيذ في شباط/فبراير 2019، بعد التوقيع عليه في حزيران/يونيه 2018، مؤديا إلى تسوية نزاع عمره 27 عاما مع اليونان بحل نزاع هوية معقد من خلال الوساطة والدبلوماسية الفعالة واتفاق رسمي. وكان تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لعام 2019 (انظر A/74/1) محقا في ذكر اتفاق بريسا بين مقدونيا الشمالية واليونان كإحدى النقاط المضيئة في التاريخ الحديث للأمم المتحدة. ومن النتائج الإيجابية الأخرى معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون الموقعة بين مقدونيا الشمالية وبلغاريا، ويجري العمل على إبرام اتفاق ثالث. ويؤكد ذلك الإنجاز مرة أخرى أن الحوار والدبلوماسية لا يزالان يعملان وهما أفضل نهج لتسوية المنازعات والنزاعات الدولية. وينبغي أن يكون ذلك المعلم حافزا لعمليات تحويلية أخرى في جنوب شرق أوروبا.

غير أن المنطقة ما زالت تواجه تحديات ونزاعات سياسية لم تحل، على سبيل المثال بين كوسوفو وصربيا، فضلا عن مسألة الاختلال الوظيفي للبويسنة والهرسك، الذي يمكن أن يؤثر على الاستقرار العام في المنطقة وربما يجزنا إلى الوراء. وقد حان الوقت لتأسيس عهد جديد في البلقان. ومشروع قرارنا المقترح بشأن حسن الجوار والتعاون في جنوب شرقي أوروبا، الذي طرح لأول مرة على الطاولة في عام 1997 وحظي بتأييد الأعضاء لفترة طويلة، ليس غاية في حد ذاته. بل ينبغي له بدلا من ذلك أن يحث على ممارسة اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة

باستخدامها ضد السوائل أو الأجسام الفضائية الأخرى. فنحن نعتبر مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح أساسا جيدا للمفاوضات. وللسنة الثانية، يشكر وفد بلدا جمهورية الصين الشعبية على تقديم مشروع قرارها المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي". إننا نعتقد أنه جاء في الوقت المناسب تماما، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية في مجال التعاون الدولي والاستخدام السلمي.

وبلدا ملتزم بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه، وقد اتخذ الخطوات اللازمة ذات الصلة. وقد أدمجنا برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلى جانب الصك الدولي التعقب المصاحب له، في تشريعاتنا الوطنية، من خلال قانون خاص لمراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة. إن أمن المواطن والأمن البشري هو أحد نقاط قوة نيكاراغوا. وقد تم الاعتراف بنا بوصفنا أكثر البلدان أمانا في أمريكا الوسطى، حيث يبلغ معدل جرائم القتل 7 فقط لكل 100 000 نسمة. وفي ذلك الصدد، وضعنا سلسلة من السياسات والبرامج المحددة لمكافحة آفات عصرنا التي تشمل الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، من بين أمور أخرى. ونشير إلى أن المساعدة والتعاون الدوليين شرطان لا غنى عنهما للنجاح في تنفيذ برنامج العمل.

ونرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن اعتماد تقريره المرحلي الأول بتوافق الآراء (A/77/275) عن دوراته بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وتتيح تلك العملية التاريخية لجميع الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة والإعراب عن آرائها بطريقة شفافة وعلى قدم المساواة بشأن موضوع يهم الجميع.

وقد قيل الكثير عن ركود آلية نزع السلاح، لكننا لم نتمكن بعد من حل المشكلة الحقيقية، وهي استجماع الإرادة السياسية لدى بعض الدول بغية إحراز تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

تجري أعمال اللجنة الأولى في سياق يتسم بهيكل أممي دولي يمر بأزمة، على خلفية الزيادة الهائلة في ميزانيات الدول العسكرية وتطوير مذهبها وأدواتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية وتفاقم التنافس والنزاعات في جميع المجالات المشتركة. وكان من المتوخى أن تكون المعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف الرئيسية في مجال تحديد الأسلحة ضمانات لإبطاء أو منع زيادة التوترات الشديدة بين الدول العظمى، غير أنها تنهار الواحدة تلو الأخرى من دون اعتماد معاهدات جديدة. إن عودة التنافس الاستراتيجي بين الدول العظمى ونتيجتها الطبيعية - أي احتمال نشوب نزاع مسلح شديد الحدة بين الدول العظمى ذات التكنولوجيات المتطورة جدا - لا تقود البشرية إلا صوب التدمير الذاتي، في وقت حرج تحتاج فيه إلى أن تظل متحدة أكثر من أي وقت مضى للتصدي للتحديات المشتركة الأخرى التي تواجهها.

ومن ذلك المنطلق، يعيد بلدي تأكيد اقتناعه العميق بأن جميع الإجراءات يجب أن تسترشد بالعقل لا بالعواطف، وأن الالتزام بقيم ومعايير التعاون والتعايش السلمي بغية تحقيق استقرار استراتيجي معين سيؤدي إلى عالم مستدام وأفضل. وليس ثمة سبب لوجود أسلحة الدمار الشامل - سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية - في عالمنا، الذي يتسم قبل كل شيء بالترابط غير المسبوق بين الدول بالنظر إلى التحديات الاقتصادية والبيئية وتحديات الرعاية الصحية الهائلة التي يجب أن نواجهها جماعيا. وفي ذلك الصدد، لم يؤد عدم وجود وثيقة ختامية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في آب/أغسطس سوى إلى زيادة عدم اليقين في السياق الاستراتيجي العالمي المتوتر أصلا.

ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقع عليها بلدي بالفعل والتي تجري عملية التصديق عليها على قدم وساق، يجب أن يفهمها الجميع بوصفها صكا مكملا لمعاهدة عدم الانتشار ولا يتعارض معها. ولذلك، يسر وفد بلدي عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة في حزيران/يونيه والاستنتاجات التي اتفق عليها. ومما لا شك فيه أن توقيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على ذلك الصك وتصديقه سيمهد الطريق لإضفاء الطابع المؤسسي على قاعدة حظر

ومبادرات دبلوماسية كملاذ أخير لحل منازعات ونزاعات الهوية المعلقة من خلال اتفاقات دولية متفاوض عليها.

وتمشيا مع تلك المبادرة والاقتراح، تؤيد مقدونيا الشمالية الدعوة إلى التنفيذ القوي والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. ونود أن نسلط الضوء على مثال جيد للتعاون الإقليمي الناجح في هذا المجال، وهو الأنشطة التي يضطلع بها المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه مع شركائه الداعمين، وخاصة في المرحلة الأولى من برنامج مكافحة أسلحة الدمار الشامل والحماية من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ونظل ندعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتؤيد مقدونيا الشمالية بقوة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبالتالي تدعم ضمان مساءلة المسؤولين عن الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي. كما اعتمدت مقدونيا الشمالية استراتيجية وطنية للأمن السيبراني مع خطة عمل للفترة 2018-2022 يجري تنفيذها على قدم وساق.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة المفزعة فيما يتعلق بالمعاهدات التي تنظم الأسلحة النووية، تنتشطر مقدونيا الشمالية القلق إزاء استمرار خطر احتمال استخدام الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية التي يمكن أن تترتب على ذلك، لا سيما في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. وسيكون من المهم جدا تحقيق نتائج بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإحياء مؤتمر نزع السلاح وإعادة بناء الثقة في نظام نزع السلاح وركائزه.

السيد ساليسو لاجو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، السيد الرئيس، ويهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم، ويود أن يؤكد لكم استعداد بلدي لدعم رئاستكم لضمان نجاحها.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا (انظر A/C.1/77/PV.11) بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي. وأود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

الصدد، ظلت النيجر تعيد تأكيد التزامها باستمرار بإعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، الذي صدر في 1 كانون الأول/ديسمبر 2000. كما إنها تؤيد المبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي انضمت إليها. وقد أسفرت إرادة بلدي السياسية لتنفيذ جميع الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح التي ذكرتها، والتي انضم إليها، عن إنشاء اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة في عام 1994، التي لا يسهم عملها اليومي في أمن النيجر فحسب، بل كذلك في أمن منطقة الساحل بأسرها.

ويرى معظم الخبراء أن الهجمات السيبرانية الواسعة النطاق والعنفية التي تستهدف الهياكل الأساسية للمياه أو الطاقة أو النقل من المرجح أن تؤثر على حياة السكان بطريقة دائمة وسلبية بسبب الخطر الاستراتيجي الواضح الذي تمثله، لا سيما إذا كان مرتكبوها جماعات إرهابية. ولم يعد ذلك السيناريو، الذي رفض رفضا تاما في المناقشات قبل بضع سنوات، مسألة خيال علمي ويجب اعتباره الآن خطرا عمليا خطيرا. ولذلك السبب يؤيد بلدي المبادرات التي اتخذت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء الحاسوبي ووضع القواعد ومدونات قواعد السلوك في ذلك المجال والآليات الممكنة لتشاطر التكنولوجيا مع أكثر البلدان ضعفا لتعزيز قدرتها على الصمود.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، وبسبب الاستمرارية الاستراتيجية التي يتقاسمها مع الفضاء السيبراني، يجب علينا أيضا أن نكون يقظين لضمان أن يظل استخدامه سلميا. وينبغي أن تيسر آليات التعاون الدولي استخدامها الحر والمنصف من قبل جميع الدول التي ترغب في استخدامها قدر الإمكان، ويجب تحديد طرائقها. ويجب أن تحظر

الأسلحة النووية العسكرية، الأمر الذي سينقل عالمنا عموما بعيدا عن مواجهة نووية فاصلة، بينما يعيد الثقة والقدرة على التنبؤ والعلاقات السلمية بين الدول.

وتؤكد المخاطر النووية، التي كثيرا ما تذكر، أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وهي دعامة أساسية أخرى للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي - حيز النفاذ على وجه السرعة. وأذكر بأن النيجر صدقت على تلك المعاهدة في 9 أيلول/سبتمبر 2002 وتضطلع اليوم بدور نشط جدا في تنفيذ أحكامها باستضافة محطة لرصد الاهتزازات في تورودي، في غرب البلد. ويتأثر تشغيل محطة رصد الاهتزازات تلك حاليا بانعدام الأمن الذي يؤثر على تلك المنطقة بشكل عام، ولكن يتم حاليا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمينها والسماح بالتجديد الكامل للمواقع الـ 16 التي تضمها بحلول نهاية هذا العام. وفي ذلك الصدد، أشيد بالمساعدة التقنية القيمة التي قدمتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبلدي لذلك الغرض. وعلاوة على ذلك، فإن الطابع الحاسم للسياق الاستراتيجي الدولي الذي ذكرته يدق ناقوس الخطر فيما يتعلق بضرورة أن تقوم البلدان الثمانية المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تصدق بعد على المعاهدة، بفعل ذلك من دون تأخير.

إن شواغلنا المشروعة إزاء أسلحة الدمار الشامل ينبغي ألا تجعلنا نغفل عن الدمار اليومي الذي يسببه عدد من الأسلحة التقليدية، ولا سيما في مناطق جغرافية معينة ابتليت بالإرهاب والجريمة المنظمة. وبلدي، شأنه شأن دول الساحل الأخرى، يدفع ثمنا باهظا كل يوم من حيث الخسائر البشرية، سواء كانت مدنية أو عسكرية، بسبب انتشار تلك الأسلحة بلا ضوابط. وما فتئت مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تثير قلقا بالغاً لدى دول الساحل بصفة عامة وبلدي بصفة خاصة منذ أوائل عام 2000، بسبب القدرة الهائلة على زعزعة استقرار المؤسسات والمجتمعات المرتبطة بها. وقد ازدادت الطبيعة الحادة للتهديد مع انتشار الجماعات المتطرفة العنيفة في المنطقة، التي تؤدي دورا نشطا في الاستخدام الواسع النطاق لتلك الأسلحة. وفي ذلك

وقد تسبب العدوان الروسي على أوكرانيا في وضع غير مسبوق، حيث أصبحت زابوريجيا، وهي محطة طاقة نووية نشطة وأكبر محطة في أوروبا، هدفا للقصف. وذلك يقوض جميع مبادئ السلامة النووية وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة ذات أثر عابر للحدود.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا يسعنا إلا أن نشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بسبب روسيا لكونها الدولة الوحيدة التي عرقلت توافق الآراء. بيد أن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ولبنة في بناء السعي إلى نزع السلاح النووي وعنصر هام للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وفي التحضير للدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، يجب علينا أن نعمل بصورة مشتركة وبناءة لدعم معاهدة عدم الانتشار وزيادة تعزيزها - وينبغي ألا تتسبب حقيقة أن بلدا واحدا عرقل توافق الآراء بشأن وثيقة ختامية في تعثر نهجنا والتزامنا. وتظل كرواتيا مشاركة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، وهو ما نعتبره طريقا حاسما نحو نزع السلاح النووي. وقد حظيت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بتأييد أغلبية كبيرة من الدول لأكثر من ربع قرن. وحن الوقت لأن توقع الدول غير الأطراف وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة.

إن تحديات الانتشار التي تواجهنا حاليا، عديدة ومعقدة، ولا بد لنا من التصدي لها من دون إبطاء. وتشكل برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامج قذائفها التسيارية تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار برمته. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ونعتقد اعتقادا راسخا كذلك أنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات أكثر

القواعد والمعايير الواضحة والدقيقة، المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، من بين المصادر الأخرى، أي رغبة في تسليح الفضاء الخارجي من قبل أي طرف فاعل أيا كان. إن تسليح الفضاء الخارجي يعرض للخطر مصدرا محتملا للتنمية الاقتصادية وتحسين رفاه جزء هام من سكان العالم. ويدعو وفد بلدي جميع الدول إلى التحلي بالمسؤولية وممارسة ضبط النفس في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

السيدة غلاسنهاردت (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وننتطلع إلى العمل تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدنا.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ دورتنا السابقة، عادت الحرب إلى أوروبا، وتغير العالم كما نعرفه. وقد شكل عدوان الاتحاد الروسي من دون سابق استفزاز وغير المبرر على أوكرانيا تحديا لهيكل الأمن العالمي وأدى إلى تآكل النظام الدولي القائم على القواعد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأجيال القادمة. ويشكل ذلك العدوان انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويأتي من عضو دائم في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية لا أقل من ذلك. ولا بد أن تكون له آثار طويلة الأمد، لا على عمل اللجنة الأولى فحسب، بل على الأمم المتحدة بأسرها.

إننا ندين العدوان الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة، تماما كما ندين ضم روسيا غير القانوني لأجزاء من أراضي أوكرانيا، استنادا إلى استفتاءات غير قانونية بنفس القدر. ونرفض رفضا قاطعا تلك الأعمال ولن نعترف بها مطلقا. وتقف كرواتيا بثبات في دعم سلامة أوكرانيا الإقليمية واستقلالها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

حد سواء. فنحن بالفعل نحتاج إلى أصوات النساء وقيادتهن من أجل إحلال سلام دائم.

وربما يكون العالم كما نعرفه قد تغير تغيرا دائما، وفي ظل هذه الظروف الجديدة لا يوجد بديل للتعاون الدولي. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد، مع تعزيز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونود أن نؤكد لكم، السيد الرئيس، التزام كرواتيا بذلك المسعى.

السيد ديفيس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم وأؤكد لكم دعم جامايكا الكامل. كما أعرب عن شكري لرئيس الدورة السادسة والسبعين ومكتبه على قيادتهما المقتدرة للجنة الأولى خلال الدورة السابقة.

تؤيد جامايكا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وجزر البهاما بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والجماعة الكاريبية، على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.2)، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إننا نجتمع في هذه الدورة في مناخ سياسي دولي صعب للغاية. والتحديات التي نواجهها متنوعة وملحة. فمن ركيزة نزع السلاح النووي إلى العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومن الفضاء السيبراني إلى الفضاء الخارجي، تتطلب المسائل الملحة التي تؤثر على أمن وسلامة شعوبنا اهتمامنا وتعاوننا وعملنا. وقد تقودنا النظرة العامة إلى الاعتقاد بأن كل شيء قد ضاع. ولكن من المهم أن ندرك التقدم الذي أحرز. وحتى في سياق عدم اعتماد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة نتيجة بتوافق الآراء، نحيط علما بأن الغالبية العظمى من الدول الأطراف كانت مستعدة للاتفاق على التزامات هامة لا يزال من الممكن تنفيذها طوعا بإظهار حسن النية ودعم المعاهدة وأهدافها. وترحب جامايكا كذلك بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتماد إعلان وخطة عمل فيينا. ونعيد التأكيد على أن معاهدة حظر

جراً في التصدي لمساعي بيونغ يانغ الانتشارية. وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق إزاء المستقبل الغامض المحيط بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل جزءا هاما من الإطار الدولي لعدم الانتشار، بالحد من المخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية على حد سواء. وبناء على ذلك، نأمل أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى توافق في الآراء وإحياء الاتفاق.

وتؤيد كرواتيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتظل ملتزمة بتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد دعمنا المستمر لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مساعيها العالمي للقضاء على الأسلحة الكيميائية بشكل دائم ويمكن التحقق منه. كما نؤكد دعمنا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ونقف على أهبة الاستعداد للإسهام في التوصل إلى نتيجة ذات مغزى لمؤتمرها الاستعراضي التاسع المقبل. وعلاوة على ذلك، نؤيد إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذا كاملا.

وترى كرواتيا أنه يمكن تحقيق فضاء حاسوبي حر ومفتوح وآمن على الصعيد العالمي من خلال السلوك المسؤول للدولة والشفافية وتدابير بناء الثقة ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. وينبغي لنا أن نعمل معا لضمان الاحترام الكامل للأحكام القائمة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتنفيذها في الفضاء السيبراني.

ويسرنا بصفة خاصة أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تمكنت من استئناف عملها في نيسان/أبريل بعد جمود دام ثلاث سنوات، وأن الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه اختتم بنجاح بوثيقة ختامية تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، نشيد بالأمين العام على استمرار تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن برمتها، التي ثبت أنها أداة قوية في الدعوة إلى إشراك المرأة في بناء السلام وجهود منع نشوب النزاعات ونزع السلاح على

وأحكامها. ونرحب أيضا بنجاح عقد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ووثيقته الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء. ونتطلع إلى تنفيذ الالتزامات الواردة فيه، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي وبناء القدرات.

وفي الوقت نفسه، يسر جامايكا أن تشير إلى التقدم الذي يحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونعيد التأكيد على أن الثغرات في إدارة الذخائر طوال العمر تتطلب منا اتخاذ إجراء عاجل ونتطلع إلى مزيد من المداولات داخل الفريق العامل في العام المقبل للتوصل إلى إطار عالمي لإدارة الذخيرة. وأعتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتنا إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب البلدان التي تصنع الأسلحة والذخائر لضمان ألا تشق تلك المواد طريقها إلى الاستخدام غير المشروع أو الاتجار غير المشروع. ونشكر فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على عمله ونؤيد توصياته باتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين معرفة ما يتعلق بالنقل الدولي للأسلحة الصغيرة وزيادة مشاركة الدول الأعضاء.

وتؤيد جامايكا تأييدا تاما تعزيز المنظور الجنساني في ركيزة السلام والأمن. ولئن كنا نعالج الآثار المحددة على النساء والفتيات والرجال والفتيان، ينبغي لنا أيضا أن نكفل أن تشمل جهودنا المرأة بالكامل في أنشطة السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالانتقال إلى الأمن السيبراني، نشارك الآخرين في الاعتراف بأن العالم يتجه نحو مجتمع واقتصاد أكثر انخراطا رقميا. ولذلك يتعين علينا وضع تدابير لحماية الفضاء السيبراني بشكل فعال من المخالفات وضمان أن تكون البنية التحتية الملموسة وغير الملموسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة بسلامة وأمان للمستخدمين في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نرحب جامايكا بالعمل الذي اضطلع به حتى الآن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا

الأسلحة النووية تكملة قوية لمعاهدة عدم الانتشار وأداة فعالة للنهوض بأهدافنا المشتركة عالميا في مجال نزع السلاح.

كما إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضعفت لفترة أطول مما ينبغي. ومن غير المفهوم أنه على الرغم من وجود شبه إجماع على الأثر الكارثي لأي تفجير نووي وفهم مشترك للأثر الإنساني للتجارب النووية السابقة أو المقبلة الذي لا يمكن حسابه، فإن عددا قليلا من الدول يرفض مع ذلك الالتزام بحظر أي تجارب أخرى للأسلحة النووية. وتعتقد جامايكا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكمل حلقة منع استحداث الأسلحة النووية أو انتشارها أو أي استخدام لها. ولذلك، فإننا ندعو الأطراف من غير الدول إلى التوقيع والتصديق والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والسعي إلى تنفيذها من دون تأخير.

ومن المخيب للآمال أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من الاتفاق على برنامج عمل والاضطلاع بدوره بالكامل بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تكون المشاركات داخل هيئاته الفرعية وسيلة لتخفيف الشلل الذي أعاق عمل المؤتمر. وبالمثل، نتطلع إلى المناقشات المقبلة في الجلسة الختامية لهذه الدورة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي ستستفيد من الأساس الذي أرسى العام الماضي وهذا العام.

وترحب جامايكا بالتقدم الذي أحرز في مجال الأسلحة التقليدية والذخيرة. ويشكل الوجود الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة تهديدا يوميا لصحة شعب جامايكا وسلامته وأمنه وتميمته. ويمثل منع تحويل الأسلحة التقليدية والذخائر إلى السوق غير المشروعة أو إلى الاستعمال النهائي غير المأذون به أو إلى المستعملين النهائيين غير المأذون بهم أولوية بالنسبة لبلدي. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما جميع التدابير العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والذخائر. وتؤكد جامايكا من جديد، في ذلك الصدد، أهمية معاهدة تجارة الأسلحة

المستدامة. وتعيد جامايكا تأكيد التزامها بواجبنا المشترك في التصدي للتحديات الماثلة أمامنا وإحراز تقدم لصالح شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لجلسة هذا الصباح. وستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى بعد ظهر اليوم في الساعة 15/00 في قاعة الاجتماعات هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وبعد استنفاد قائمة المتكلمين بعد ظهر اليوم، ستستمع اللجنة إلى خطاب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00

المعلومات والاتصالات للفترة من 2021 إلى 2025. ولا يعكس التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل مجالات التقارب الناشئة فحسب، بل يعكس كذلك المسائل التي يلزم القيام بمزيد من العمل بشأنها. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في ذلك المنتدى ونظل نأمل في إحراز مزيد من التقدم نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية ضمان إطار يوجه السلوك المسؤول من جانب الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في الفضاء السيبراني.

إن نزع السلاح وصون الأمن الدولي أمران أساسيان لجهودنا الرامية إلى كفالة إحلال السلام في جميع أنحاء العالم وتحقيق التنمية